CIRS

Center for International and Regional Studies

Georgetown University

School of Foreign Service in Qatar

العمالة المهاجرة في منطقة الخليج

تقرير موجز

نبذة عن كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تحذو كلية الشئون الدولية حذو جامعة جورجتاون للحفاظ على تقاليد الجامعة في تنشئة جيل من قادة المستقبل في مختلف المحافل الدولية من خلال مناهج الفنون الليبرالية التي ترتكز على دراسة الشؤون الدولية والخارجية. وتعد جامعة جورجتاون واحدة من أعرق وأكبر الجامعات في أمريكا. تأسست في العام 1789 من قبل رئيس الأساقفة جون كارول، والجامعة ذات توجه عالمي اهتمامها الرئيسي هو الطالب وتنمية مجالات البحث العلمي والأكاديمي. تقدم الجامعة لطلابها من مختلف أنحاء العالم برامج جامعية للبكالوريوس وللدراسات العليا في كل من واشنطن العاصمة، الدوحة قطر وجميع أنحاء العالم.

للمزيد من المعلومات حول الجامعة يرجى زيارة الموقع http://qatar.sfs.georgetown.edu

نبذة عن مركز الدراسات الدولية والإقليمية

يعد مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر، الذي تم إنشاؤه عام ٢٠٠٥، من أوائل المعاهد البحثية المتخصصة في الدراسات الأكاديمية المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية، وذلك من خلال الحوار وتبادل الأفكار، والبحث والمنح الدراسية، والعمل مع الدارسين وصناع الرأي والمهنيين والناشطين على الصعيدين الوطني والدولي.

استرشادًا بمبادئ التميز الأكاديمي والمشاركة المجتمعية وتبني رؤية تقدمية، تدور الرسالة التي يتبناها المركز حول خمسة أهداف رئيسية:

- توفير محفل للمنح الدراسية والبحث حول الشؤون الدولية والإقليمية.
- تشجيع البحث المتعمق وتبادل الأفكار.
- تعزيز إجراء حوار مستنير بين الطلاب والدارسين والمهنيين في مجال الشؤون الدولية.
- تسهيل تدفق الأفكار والمعرفة دون قيود من خلال نشر نتائجه البحثية، ورعاية عقد مؤتمرات وندوات، وإقامة ورش عمل مخصصة للوقوف على معضلات القرن الحادي والعشرين.
- المشاركة في أنشطة تواصلية مع طائفة واسعة من الشركاء المحليين والإقليميين والدوليين.

نبذة عن مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع

تأسست في العام 1995 بناء على مرسوم من الشيخ حمد بن خليفة الثاني أمير دولة قطر. مؤسسة قطر هي منظمة لا تهدف للربح المادي. تركز مشروعاتها على التعليم، البحث العلمي وتنمية المجتمع. تضم المدينة التعليمية نخبة من أهم وأرقى الجامعات في العالم، العديد من المشروعات الأكاديمية والتدريبية، حديقة قطر العلمية والتكنولوجية والتي تضم أكثر من 21 شركة عالمية تعمل في مجالات البحث العلمي والتنمية.

تتولى سمو الشيخة موزة بنت ناصر المسند إدارة مؤسسة قطر والتي تسعى من خلالها إلى تحسين حياة الأفراد والجماعات من خلال تنمية المجتمع بمبادرات مثل أيادي الخير نحو أسيا، قناة الجزيرة للأطفال ومناقشات الدوحة. كما توجد مشروعات مشتركة في مجالات التصميم وتكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال وصناعة القرارات والسياسة وإدارة الأحداث تهدف جميعها إلى السعي إلى تحقيق أهداف مؤسسة قطر.

للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع www.qf.org.qa

يتاح نشر هذا التقرير من خلال الدعم السخي الذي تقدمه مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع.

صورة الغلاف الفوتوغرافية «تشييد مدينة الوعب - الدوحة ٢٠٠٨» ، وقد التقطتها عدسة باتي باين غيبونز. ©

العمالة المهاجرة في منطقة الخليج

التقرير الموجز لمجموعة العمل

© 2011 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

تقرير موجز رقم 2

العمالة المهاجرة في منطقة الخليج
التقرير الموجز لمجموعة العمل

يسرد هذا التقرير التفصيلي الموجز النتائج البحثية التي عرضها المشاركون في مجموعة عمل العمالة المهاجرة في منطقة الخليج أثناء اجتماعاتهم في الدوحة بقطر والتي استضافها مركز الدراسات الدولية والإقليمية بكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر.

وقد أطلق المركز المبادرة في عام ٢٠٠٨، وعقد ما مجموعه ثلاثة اجتماعات لمجموعة العمل التي تألفت من خبراء في مجال العمالة المهاجرة أصحاب التخصصات الأكاديمية المتنوعة كالأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع والاقتصاد والعلوم السياسية. كما ضمت المجموعة أيضا الأشخاص الحاصلين على منح بحثية من مركز الدراسات الدولية والإقليمية وهم: أندرو غاردنر من جامعة بوجيه ساوند، وأرلاند ثورنتون، ومنصور معادل، وديرغا غيميري، ولیندا يونغ دي ماركو، وناتالي ويليامز من جامعة ميشيغان، وسوزان مارتن من جامعة جورجتاون، وماري بريدنغ من البنك الدولي، وديفيد ميدنيكوف من جامعة ماساتشوستس في أمهيرست.

وتقليدياً، كانت مسألة العمل هي محور العلاقة بين المواطنين والمغتربين في منطقة الخليج. فصناعة اللؤلؤ والتجارة وعلاقات القرابة والدين هي المحاور التي بنيت عليها العلاقات بين منطقة الخليج والمناطق الأخرى من العالم. وعادة ما توصف العمالة المهاجرة بأنها نشاط عابر، وبرغم أن العديد من العمال في دول مجلس التعاون الخليجي هم في الواقع موظفون على المدى القصير،إلا أن هذا النمط يخفي وراءه أشكال العمالة طويلة الأجل التي تكون أكثر اندماجا من الناحية الثقافية والاجتماعية في منطقة الخليج. والأهم من ذلك، أن تسجيل تاريخ العمالة المهاجرة في منطقة الخليج يفيد في توضيح جميع العوامل الفاعلة فيه، لكنها غالبا ما تستثنى في مثل هذه المناقشات.

وقد ركز المشاركون على التوجهات الكلية التي تدفع الهجرة الدولية والتي تحدد أنماط العمل السائدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان المرسلة لهذه العمالة. كما ركزوا أيضاً على إبراز الإثنوغرافيا والقصص الشخصية التي تتناول التجارب الحياتية للمهاجرين أنفسهم. وعادة ما يؤثر نوع الجنس بدرجة كبيرة في عمل المهاجرين بمنطقة الخليج، حيث يهيمن الذكور على أعمال البناء والقطاع العام، بينما تُؤدى الأعمال المنزلية بواسطة الإناث. وبشكل عام وليس فقط في منطقة الخليج، تقع أعمال الخدمة المنزلية خارج نطاق قوانين العمل في الدولة نظراً لأنه لا يعد جزءاً من اقتصاد السوق. وبالتالي، لم يقتصر الأمر على دراسة عمل المهاجرين، بل تضمن أيضاً دراسة علاقاتهم الاجتماعية ومعتقداتهم السياسية وتشكيلاتهم الاجتماعية.

وأشار الباحثون إلى أهمية الاهتمام ببرامج إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية نظراً لأن تنمية الموارد البشرية المحلية تعد هدفاً رئيسياً لمعظم دول الخليج. ومع سعي دول مجلس التعاون الخليجي نحو بناء اقتصادات تقوم على المعرفة، فإن التنمية طويلة الأجل تعتبرمسؤولية القوى العاملة الوطنية. وبرغم اختلاف استراتيجيات إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن سياسات إحلال العمالة الوطنية تهدف إلى كسر الاعتماد على العمالة الأجنبية الذي طال لعقود في القطاعين العام والخاص. ومستقبلاً، سيؤدي انخفاض معدلات الأمية، وتحسين مستوى التواصل التكنولوجي عالمياً، وتولي المرأة المزيد من الأدوار القيادية إلى تمهيد الطريق لزيادة تنويع اقتصادات الخليج.

وتتناول هذه المبادرة قضايا مهمة أخرى مثل نظام الكفالة والاتجار بالبشر والهجرة غير المشروعة وجهود التنظيم الإقليمية. ويعتمد المشاركون على مجموعة متنوعة من مصادر البيانات، من بينها إجراء مقابلات متعمقة، والمشاهدات الميدانية، والبحوث الاستقصائية، فضلا عن تحليل البيانات الديموغرافية والإحصائية. وفيما يلي مجموعة من الملخصات تشرح بإيجاز ما جاء في الفصول التي سيتكون منها المجلد المقرر تحريره.

العمالة المهاجرة في منطقة الخليج

المشاركون والمساهمون في مجموعة العمل

عطية أحمد
جامعة ويسليان

Attiya Ahmed
Wesleyan University

أندرو غاردنر
جامعة بوجيه ساوند

Andrew Gardner
University of Puget Sound

زهرة بابار
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Zahra Babar
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

ديرغا جيه غيميري
جامعة ميشيغان

Dirgha J. Ghimire
University of Michigan

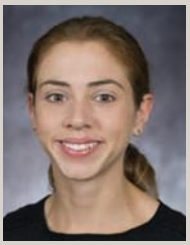

ماري بريدنغ
البنك الدولي

Mary Breeding
The World Bank

مهران كامروا
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Mehran Kamrava
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

جين بريستول ريس
جامعة زايد

Jane Bristol-Rhys
Zayed University

باردیس مهدوي
كلية بومونا

Pardis Mahdavi
Pomona College

جون تي كريست
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

John T. Crist
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

سوزان مارتن
جامعة جورجتاون

Susan Martin
Georgetown University

ديفيد ميدنيكوف
جامعة ماساتشوستس في أمهيرست

David Mednicoff
University of Massachusetts - Amherst

قاسم راندیري
جامعة أكسفورد

Kasim Randeree
University of Oxford

سوزي ميرغني
جامعة جورجتاون
كلية الشؤون الدولية في قطر

Suzi Mirgani
Georgetown University School of Foreign Service in Qatar

هيلين ثيوليت
كلية باريس للشؤون الدولية (معهد باريس للعلوم السياسية)

Hélène Thiollet
Paris School of International Affairs (Sciences Po Paris)

منصور معادل
جامعة ميشيغان

Mansoor Moaddel
University of Michigan

أرلاند ثورنتون
جامعة ميشيغان

Arland Thornton
University of Michigan

كارولين أوسيلا
كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن

Caroline Osella
SOAS, University of London

ناتالي إي ويليامز
جامعة ميشيغان

Nathalie E. Williams
University of Michigan

فيليبو أوسيلا
جامعة ساسكس

Filippo Osella
University of Sussex

ليندا سي يونغ دي ماركو
جامعة ميشيغان

Linda C. Young-DeMarco
University of Michigan

Table of Contents

Paper Synopses

1. Migrant Labor in the Persian Gulf: Comparative and Interdisciplinary Perspectives
   Mehran Kamrava and Zahra Babar, *Georgetown University School of Foreign Service in Qatar*

2. Beyond Labor: Foreign Residents in the Gulf States
   Attiya Ahmad, *Wesleyan University*

3. Why Do They Keep Coming? Labor Migrants in the Gulf States
   Andrew Gardner, *University of Puget Sound*

4. Socio-spatial Boundaries in Abu Dhabi
   Jane Bristol-Rhys, *Zayed University*

5. Informality and its Discontents: Mapping Migrant Worker Trajectories into Dubai's Informal Economy
   Pardis Mahdavi, *Pomona College*

6. Migration, Networks, and Connectedness Across the Indian Ocean
   Caroline Osella, *University of London* and Filippo Osella, *University of Sussex*

7. Nepali Migrants to the Gulf Cooperation Council Countries: Values, Behaviors, and Plans
   Nathalie E. Williams, Arland Thornton, Dirgha J. Ghimire, Linda C. Young-DeMarco, and Mansoor Moaddel, *University of Michigan*

8. The Legal Regulation of Migrant Workers, Politics and Identity in Qatar and the UAE
   David Mednicoff, *University of Massachusetts–Amherst*

9. India-Gulf Migration: Corruption and Capacity in Regulating Recruitment Agencies
   Mary Breeding, *World Bank*

10. Labor Migration in the GCC Countries: New Measures for Cooperation in Improving the Rights of Migrant Workers
    Susan Martin, *Georgetown University*

11. The Ambivalence of Immigration Policy in Saudi Arabia: Public and Private Actors in Migration Management
    Hélène Thiollet, *Paris School of International Affairs (Sciences Po Paris)*

12. Workforce Nationalization in Gulf Cooperation Council States
    Kasim Randeree, *University of Oxford*

جدول المحتويات

الملخصات

1. العمالة المهاجرة في منطقة الخليج :وجهات نظر مقارنة ومتعددة الاختصاصات
مهران كامروا وزهرة بابار، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر

2. ما وراء العمالة: المقيمون الأجانب في دول الخليج
عطية أحمد، جامعة ويسليان

3. ما السبب في استمرار توافدهم؟ العمالة المهاجرة في دول الخليج
أندرو غاردنر، جامعة بوجيه ساوند

4. الحدود المكانية والاجتماعية في أبوظبي
جين بريستول ريس، جامعة زايد

5. النشاط الاقتصادي غير الرسمي ومساوؤه: تنظيم مسارات العمال المهاجرين في الاقتصاد غير الرسمي لدبي
باربديس مادهافي، كلية بومونا

6. الهجرة والشبكات والترابط عبر المحيط الهندي
كارولين أوسيلا، جامعة لندن وفيليبو أوسيلا، جامعة ساسكس

7. النيباليون المهاجرون إلى دول مجلس التعاون الخليجي: القيم والسلوكيات والخطط
ناتالي إي ويليامز، وأرلاند ثورنتون، وديرغا جيه غيميري، وليندا سي يونغ دي ماركو، ومنصور معادل.
جامعة ميشيغان

8. التنظيم القانوني للعمال المهاجرين والسياسة والهوية في قطر والإمارات العربية المتحدة
ديفيد ميدنيكوف، جامعة ماساتشوستس في أمهيرست

9. الهجرة من الهند إلى الخليج: الفساد والقدرة على تنظيم وكالات التوظيف
ماري بريدنغ، البنك الدولي

10. العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: تدابير جديدة للتعاون على تحسين حقوق العمال المهاجرين
سوزان مارتن، جامعة جورجتاون

11. الازدواجية في سياسات الهجرة للمملكة العربية السعودية: الجهات الفاعلة العامة والخاصة في إدارة الهجرة
هيلين ثيوليت، كلية باريس للشؤون الدولية (معهد باريس للعلوم السياسية)

12. إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي
قاسم راندیري، جامعة أكسفورد

1. العمالة المهاجرة في منطقة الخليج :وجهات نظر مقارنة ومتعددة الاختصاصات

مهران كامروا و زهرة بابار

نظرا لصغر عدد السكان المحليين وانخفاض مستويات المشاركة في القوى العاملة، فقد اضطرت الدول الست في مجلس التعاون الخليجي إلى البحث عن مصادر أجنبية بديلة من العمالة لتلبي احتياجات أجندة التنمية الخاصة بها. ففي مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، تشغل أعداد غفيرة من العمال الأجانب العديد من الوظائف في عدد من القطاعات، من بينها أعمال البناء والأعمال المنزلية، بينما يشغل عدد أصغر لكنه مهم الوظائف الإدارية التي تتطلب مهارات معينة. ولا يبدو أن هناك تراجعاً في هذا الاتجاه. ففي الواقع، إنه رغم ما يُبذل من محاولات في مختلف أنحاء المنطقة لإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية، فمن المتوقع أن يزداد الاعتماد على العمالة الأجنبية في السنوات المقبلة مع استمرار المنطقة في تنفيذ خطط طموحة لتحقيق مزيد من التوسع في مجالي الصناعة والبنية التحتية. ومع زيادة أهمية دول مجلس التعاون الخليجي إذ تحولت من دول متواضعة الأهمية في بداياتها إلى أعضاء فاعلة في المجتمع الدولي، فإن إجراء دراسة تركز بقدر أكبر على الاتجاهات الناشئة في هجرة العمالة إلى المنطقة يعد أمراً ضرورياً.

وفي ظل طبيعة هذا العالم الذي تكثر فيه الفوارق الديموغرافية والاقتصادية، فإن انتقال الأشخاص عبر الحدود سعياً للحصول على فرص مالية أفضل ليس بالأمر الجديد أو الفريد على منطقة الخليج فهجرة الأيدي العاملة هي ظاهرة عالمية تعود بالنفع على كل من اقتصادات البلدان التي تعتمد على مصادر خارجية للعمالة وأيضا على اقتصادات البلدان التي ترسل مواطنيها للعمل في الخارج. وتطلب الدول المضيفة، كدول مجلس التعاون الخليجي، من العمال المهاجرين تحفيز نموهم الاقتصادي وتعزيز استمراره. وتعتمد البلدان المرسلة للعمالة على هجرة الأيدي العاملة كصمام أمان ضد ارتفاع مستويات البطالة المحلية، كما تعتمد أيضاً على التحويلات المالية التي يرسلونها إلى أوطانهم.

وما يميز دول مجلس التعاون الخليجي هو اختلال توازن القوى العاملة بالمنطقة بدرجة كبيرة من الناحية الديموغرافية لصالح الأجانب على حساب المحليين. كما يفوق عدد العاملين غير المحليين عدد المحليين أنفسهم بفارق كبير في معظم البلدان وفي العديد من القطاعات. ولا تزال إدارة القوى العاملة في المنطقة واحدة من أكثر التحديات تعقيداً بالنسبة للحكومات في جميع أنحاء المنطقة حيث أنها تحاول الوفاء بمتطلبات سوق العمل المحلي، مع احتواء ذلك على تبعات اجتماعية وثقافية وسياسية تتعلق باستضافة هذه الأعداد الكبيرة من العمالة غير المحلية.

وقد ظلت لوائح العمل في دول مجلس التعاون الخليجي تهدف بشكل رئيسي إلى ضمان بقاء الطبيعة المؤقتة للقوى العاملة الخارجية وخضوعها لإدارة صارمة. فقد كان نظام كفالة العمال إحدى الأدوات التي تم من خلالها التحكم في استيراد الأيدي العاملة، وقد تعرض هذا النظام لتدقيق وانتقاد متزايدين من جانب المجتمع الدولي. فمن المسلَّم به أن نظام الكفالة يتم إساءة استغلاله على نطاق واسع، كما يُقال أن بيئات العمل في الكثير من القطاعات المختلفة غير آمنة فضلاً عن عدم ملاءمة أماكن الإقامة وحدوث نزاعات بشأن الأجور وارتكاب مخالفات ضد حقوق الإنسان العامة وحقوق العمال بوجه خاص. ورداً على هذه المزاعم التي كان لها تأثيرها السيئ على القيادة والمجتمعات في المنطقة بأسرها، اتخذت العديد من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي خطوات لتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تحسين أوضاع العمال المهاجرين. وعلى مستوى السياسات، تُدارَ الكثير من المناقشات حول مراجعة نظام الكفالة للعمال أو إلغائه، وذلك برغم أن الشيء الذي سيحل محله لا يزال غير واضح.

وبرغم انتشار هذه الظاهرة، فإن هجرة العمالة في مختلف أنحاء المنطقة لم تستوف حقها من الدراسة. وتثير الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخاصة بالهجرة إلى دول الخليج مجموعة من التساؤلات التي يتعين دراستها بطريقة منهجية وشاملة. ومن بين المجالات الجديرة بالدراسة بحث كل من التحويلات المالية و»التحويلات الاجتماعية» المنتشرة من خلال تجربة الهجرة، وكذلك قضايا الهوية والانتماء في ضوء الصورة التي تشكلت من خلال هذه التجربة، وبناء هذه المفاهيم والهويات كالمواطنة والمجتمع. ونظراً لأن العمال المهاجرين يقضون معظم فترة شبابهم خارج مجتمعاتهم المحلية، فكيف يؤثر عيشهم في دول مجلس التعاون الخليجي على المجتمعات التي يعملون ويعيشون بها وكذلك على من تركوا وراءهم؟ وإلى أي مدى يتأثر العمال المهاجرون ومضيفوهم بالتفاعل فيما بينهم، وما العواقب المترتبة على ذلك؟ وما الأدوار التي تقوم بها الوكالات والمؤسسات الرسمية والخاصة - الاتفاقات الدولية، وأنظمة العمل، والوزارات الحكومية، ووكالات التوظيف إلخ- في عملية الهجرة؟

ويستكشف هذا الكتاب هذه الأسئلة وأسئلة أخرى مشابهة تتعلق بظاهرة العمالة المهاجرة في منطقة الخليج. ومن بين الموضوعات الرئيسية التي تم مناقشتها في هذا الكتاب بحث مفهوم وظاهرة «العمالة» في سياق الهجرة إلى دول الخليج ، وإنشاء حدود اجتماعية ومكانية

في المدن التي تستقبل العمالة المهاجرة بشكل رئيسي (أبو ظبي كدراسة حالة)، والأسباب التي تدفع المهاجرين إلى مواصلة الهجرة إلى الخليج .على الرغم من معرفتهم المسبقة بمدى سوء الأوضاع والتحولات المتعلقة بالثقافة والقيم التي يتعرضون لها خلال فترة هجرتهم- والعوامل التي تجبر الكثيرين من المهاجرين من أصحاب المهارات المتوسطة والمنخفضة على التنقل ذهاباً وإياباً بين هوامش الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، وأنواع الأطر القانونية والسياسية التي تضعها الدول في التعامل مع العمال المهاجرين، والجهود التي تبذلها الدول المستقبلة لهذه العمالة لإحلال القوى العاملة الوطنية محل العمال المهاجرين قدر المستطاع، وأنواع الخطابات الرسمية التي تتطور، أو يتم التشجيع على تطويرها، عند تناول قضايا هجرة الأيدي العاملة (مع المملكة العربية السعودية كدراسة حالة)، ويستفيد الكتاب، عند تناول تساؤلات كهذه، من الأفكار النظرية والعملية المستقاة من مجالات الانثروبولوجيا والاقتصاد والعلوم السياسية والسياسة العامة وعلم الاجتماع.

مهران كامروا هو العميد المؤقت لكلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر ومدير مركز الدراسات الدولية والإقليمية. وبالإضافة إلى كتابته لعدد من المقالات الصحفية، قام كامراوا بتأليف الكتب التالية:*الثورة في إيران: جذور الفوضى* (١٩٩٠)، و*التاريخ السياسي لإيران الحديثة: من القبلية إلى الشيوقراطية* (١٩٩٢)، و*السياسة الثورية* (١٩٩٢)، وفهم *السياسة المقارنة: إطار للتحليل، الطبعة الثانية* (٢٠٠٨)، و*الديمقراطية في الميزان: الثقافة والمجتمع في الشرق الأوسط* (١٩٩٨)، و*السياسة الثقافية في العالم الثالث* (١٩٩٩)، و*السياسة والمجتمع في العالم النامي، الطبعة الثانية* (٢٠٠٠)، و*الشرق الأوسط الحديث: التاريخ السياسي منذ الحرب العالمية الأولى* (٢٠١٠)، و*الثورة الفكرية لإيران* (٢٠٠٨). كما قام أيضًا بتحرير *الأصوات الجديدة للإسلام: إعادة التفكير في السياسة والحداثة* (٢٠٠٦)، وشارك في تأليف كتاب مؤلف من مجلدين بعنوان *إيران اليوم: الحياة في الجمهورية الإسلامية* (٢٠٠٨).

زهرة بابار هي مديرة المشاريع في مركز الدراسات الدولية والإقليمية. وقد عملت سابقاً في مجال تقديم المساعدات الدولية والتنمية المجتمعية والتخفيف من حدة الفقر. كما عملت في منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث تولت إدارة مركزاً للأبحاث الموجهة نحو البرامج والسياسات. وقد أمضت أيضاً عدة سنوات في العمل بباكستان من خلال برنامج سرهد لدعم المناطق الريفية الذي يعد أحد أكبر برامج التنمية الريفية متعددة القطاعات في باكستان. وتكمن اهتماماتها في مبادرات التمكين الاقتصادي والتنمية وتمويل المشاريع الصغيرة وتنمية النوع الاجتماعي. وقد حصلت بابار على درجة البكالوريوس في الشؤون الحكومية من كلية سميث في نورثهامبتون بولاية ماساتشوستس، كما حصلت على درجة الماجستير من كلية الدراسات الدولية بجامعة جواهر لال نهرو في نيو دلهي

Mehran Kamrava is Interim Dean of the Georgetown University School of Foreign Service in Qatar and Director of the Center for International and Regional Studies. In addition to a number of journal articles, he is the author of *Revolution in Iran: The Roots of Turmoil* (1990), *The Political History of Modern Iran: From Tribalism to Theocracy* (1992), *Revolutionary Politics* (1992), *Understanding Comparative Politics: A Framework for Analysis*, 2nd ed. (2008), *Democracy in the Balance: Culture and Society in the Middle East* (1998), *Cultural Politics in the Third World* (1999), *Politics and Society in the Developing World*, 2nd ed. (2000), *The Modern Middle East: A Political History since the First World War* 2nd ed. (2011), and *Iran's Intellectual Revolution* (2008). He has also edited *The New Voices of Islam: Rethinking Politics and Modernity* (2006) and is the co-editor of the two-volume work *Iran Today: Life in the Islamic Republic* (2008).

Zahra Babar is Project Manager at CIRS. Previously, she worked in the international aid, community development, and poverty alleviation sector. She has served with the International Labour Organisation and the United Nations Development Programme, where she managed a programmatic and policy-oriented research center. She also spent several years working in Pakistan with the Sarhad Rural Support Programme, one of Pakistan's large multisectoral rural development organizations. Her interests lie in economic empowerment and development, microfinance, and gender development initiatives. Babar received her BA in Government from Smith College in Northampton, Massachusetts, and her MA from the School of International Studies at the Jawaharlal Nehru University, New Delhi.

2. ما وراء العمالة: المقيمون الأجانب في دول الخليج
عطية أحمد

يشير هذا الفصل إلى أهمية العمالة، مستنداً في ذلك إلى البحث الإثنوغرافي الذي أجريته على المهاجرين العاملين في الخدمة المنزلية في منطقة الخليج ومستنداً كذلك إلى مناقشة حنة أرندت «الحياة الناشطة»، إلا أن موضوع العمالة يحد أيضاً من تحليلاتنا بشأن خبرات الأجانب المقيمين في دول الخليج. يشكل الأجانب جزءاً كبيراً من تعداد السكان في دول الخليج، حيث يتراوح عددهم من ٢٥ ٪ في المملكة العربية السعودية إلى ٦٦ ٪ في الكويت وإلى أكثر من ٩٠ ٪ في الإمارات العربية المتحدة وقطر. وعلى عكس المهاجرين العابرين للحدود ومجموعات الشتات في أنحاء أخرى من العالم، فإن أمر تجنيسهم في منطقة الخليج ليس وارداً على الإطلاق. وقد اتسع نطاق الأبحاث المتعلقة بهذا المجتمع السكاني الديناميكي والمتنوع في السنوات الأخيرة. وهناك الآن مجموعة قليلة فاعلة من الدراسات التي توثق تجارب المقيمين من الأجانب. ولا تزال «العمالة» حتى الآن هي الموضوع الرئيسي والفئة التحليلية التي يمكن من خلالها أن يقوم واضعو السياسات والعاملون في مجال حقوق الإنسان والباحثون بدراسة حالة هذا المجتمع السكاني ووضعه. فهم ينظرون إلى المقيمين الأجانب على أنهم «عمالة مهاجرة مؤقتة» أو «عمالة وافدة»، كما أن ظروف عمل هذه الفئة من السكان هي التي تحدد التجارب التي يمرون بها في منطقة الخليج.

لم يأت هذا الاهتمام مصادفة، فمع ازدهار اقتصادات دول الخليج القائمة على الدولارات البترولية منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، تم وضع مجموعة كبيرة وموحدة من السياسات الحكومية والمؤسسات الاجتماعية والسياسية وخطاباً عاماً لأجل إدارة السكان الأجانب المقيمين في المنطقة والإشراف عليهم. وتعمل هذه المجموعة، التي ترتكز على نظام الكفالة، على تنظيم وضبط المقيمين الأجانب ليكونوا «عمالة مهاجرة مؤقتة». وبرغم أنه من المهم شرح هذه العمليات، فإنني في هذا الفصل أرى عدم الاقتصار في تحليلاتنا على المقيمين الأجانب في منطقة الخليج. فالقيام بذلك لا يعرض فقط لخطر تطبيع وصف المقيمين الأجانب على أنهم «عمالة مهاجرة مؤقتة»، بل المفارقة أنه يؤدي أيضاً ودون قصد إلى إعادة تسمية المجموعة التي أوجدت لهم هذه الصفة. كما أنها تتجاهل بعدين آخرين من تجارب الأجانب المقيمين في الخليج، ألا وهما العلاقات التاريخية الإقليمية والأشكال المعاصرة للانتماء الاجتماعي والسياسي التي تربط العديد بالمنطقة، فضلاً عن غيرها من الأنشطة التي يقومون بها في المنطقة، مثل التكاثر الاجتماعي والأعمال المنزلية المدفوعة الأجر التي لا تتناسب مع مبدأ العمل أو تتناسب معه بشكل غير ملائم.

و عند الإشارة إلى قيود «العمل»، تستند مناقشتي إلى العمل الذي قامت به حنة أرندت. ففي مؤلَف «الوضع الإنساني» عام ١٩٩٨ تناولت أرندت بإسهاب ثلاثة أشكال من النشاط التي تقول إنها أساسية لحياة الإنسان. وتتمثل هذه الأنشطة أو «الحياة الناشطة» في العمل، وهو نشاط يتوافق مع العمليات الحيوية للجسم البشري، وهو مجال تكثر الإشارة إليه تقليدياً بلفظ التكاثر البيولوجي أو الاجتماعي؛ والشغل، وهو نشاط يقدم عالما ‹اصطناعيا› للأشياء يختلف اختلافاً واضحاً عن الأشياء الطبيعية المحيطة، وهو مجال تكثر الإشارة إليه تقليديا بلفظ ‹العمل›؛ والحركة، وهو نشاط يحدث بين الناس دون وسيط من الأشياء أو المواد، وهو مجال تكثر الإشارة إليه تقليديا بلفظ النشاط السياسي. وتقول أرندت أن العمل صار، من خلال عمليات الحداثة، يضم جميع أشكال النشاط الأخرى، وهو ما يعد ظاهرة تاريخية تسعى أرندت في تحليلها إلى تناول إشكاليتها. وتتناول أرندت في دراستها كيف أن «التمجيد النظري للعمل» و»تحويل المجتمع بأكمله إلى مجتمع عامل» أصبح سمة مميزة للعصر الحديث الذي يؤكد على العمليات التاريخية -بدلاً من الحتمية التاريخية- التي أصبح العمل من خلالها يكتسب هذه الأهمية في عالمنا المعاصر. وتعد المناقشة التي أجرتها أرندت مصدراً ثرياً في دراسة تجارب المقيمين الأجانب في منطقة الخليج. فعملها يفتح الآفاق أمام المجال التحليلي الذي لا يقتصر فقط على استقصاء الظروف التاريخية التي اكتسب «العمل» خلالها الأولوية المطلقة في تحديد تجارب المقيمين الأجانب في منطقة الخليج. كما أنه يدفعنا إلى دراسة الأنشطة الأخرى التي يقومون بها في منطقة الخليج، تلك الأنشطة التي غالباً ما يتم التعتيم عليها في الخطابات السائدة التي اختزلت وجودهم في الخليج على العمالة.

عطية أحمد هي أستاذة مساعدة في مجال الدين والمرأة، بقسم دراسات النوع والميل الجنسي في جامعة ويسليان. وفي عام ٢٠٠٩-٢٠١٠، عملت كزميلة لما بعد الدكتوراة في مركز الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورجتاون في قطر. وقد سبق لها دراسة التنمية الدولية في جامعة تورنتو والأنثروبولوجيا في جامعة ديوك، حيث نالت درجة الماجستير والدكتوراة. وقد تركز عملها على العلاقة التبادلية بين التدين الإسلامي

والحركات الإصلاحية وكذلك الهجرة العابرة للحدود الوطنية في منطقة الخليج. وتعكف حالياً على مراجعة مخطوطة تركز على الدعوة الإسلامية والعمل في المنازل والنساء المهاجرات في الكويت.

Attiya Ahmad is an Assistant Professor of Religion and Feminism, Gender & Sexuality Studies at Wesleyan University. In 2009-10, she was a Post-Doctoral Fellow at the Center for International and Regional Studies at Georgetown University in Qatar. She has previously studied international development studies at the University of Toronto, and anthropology at Duke University, where she obtained her masters and doctorate. Her work focuses on the interrelation between Islamic piety and reform movements and transnational migration in the Gulf. She is currently revising her book manuscript focusing on Islamic *da'wa*, domestic work, and migrant women in Kuwait.

3. ما السبب في استمرار توافدهم؟ العمالة المهاجرة في دول الخليج
أندرو غاردنر

بينما لا تزال الدراسات الخاصة بالأعداد الكبيرة من القوى العاملة المهاجرة في دول الخليج في مراحلها الأولى، فقد تناولت مجموعة صغيرة، ولكنها جوهرية، من الدراسات على مدار العقدين الماضيين التجارب التي عاشها المهاجرون في دول مجلس التعاون الخليجي. وأغلب هذه الأبحاث ذو طبيعة إثنوغرافية، وبرغم أن جميع هذه الأعمال تستكشف مجموعة متنوعة من المواضيع التي يركز الكثير منها على المهاجرين غير المهرة وذوي المهارات المتوسطة، فإنها لم تتطرق إلى شرح الظروف الصعبة والاستغلالية في أغلب الأحيان التي يمر بها المهاجرون أثناء فترة هجرتهم في دول مجلس التعاون الخليجي. فهذه الظروف والعلاقات القائمة عليها تعد نتاجا لنظام هجرة معقد يشمل سماسرة العمالة في الدول المرسلة، ووكالات التوظيف في الدول المستقبلة، والسياسات والإجراءات التي يشار إليها مجتمعة باسم نظام الكفالة، ومجموعة الممارسات الاجتماعية والثقافية الدائمة التي تنظم هذه العلاقات. ففي ذلك النظام المعقد، تكون المبالغ الكبيرة نسبياً التي يستثمرها المهاجرون وأسرهم عرضة للخطر في الغالب، كما أن الإقامة المؤقتة لا تؤدي إلى الأمن الاقتصادي لبعض المهاجرين غير المهرة، ولكن بدلا من ذلك تؤدي بهم وبأسرهم إلى كارثة مالية. ولا يزال حجم هذه المشكلة مجهولاً، ولكن العمل الإثنوغرافي في المنطقة يفترض هذه النتيجة باعتبارها ظاهرة متكررة وواسعة الانتشار.

وتستند الدراسة المقدمة في هذا الفصل على مشروع إثنوغرافي مدته عامين أجري في قطر ويبدأ بهذه الافتراضات. ومن نقطة البداية هذه، يتناول الفصل سؤالاً أساسياً واحد وهو: إذا كانت هذه النتائج موجودة على نطاق واسع، فلماذا يستمر المهاجرون من ذوي المهارات المنخفضة في التدفق إلى المنطقة؟ وتقدم إجابة هذا السؤال في ثلاثة أقسام.

أولاً، ليس هناك شك في أن أجور الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة لا تزال تنافسية عند مقارنتها بالأجور في المناطق التي يأتي منها معظم هؤلاء المهاجرون غير المهرة (عادة، جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وأفريقيا) ، كما أن الأجور التي يتم التعاقد عليها مع المهاجرين المحتملين تلعب دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة. إلا أنه في الوقت نفسه، أتاح الإطار الإثنوغرافي لهذه الدراسة فرصة لاستكشاف هذه القرارات وسياقها بشكل متعمق، كما تكشف هذه البيانات الإثنوغرافية واقعاً أكثر تعقيداً وينطوي على كثير من المفارقات وراء قرارات اقتصادية واضحة على ما يبدو. فعلى سبيل المثال، ترتبط قرارات الكثير من المهاجرين بالعنف السياسي والتنظيمي في بلدانهم - فمثلاً، دفع الصراع العرقي الأخير في سيريلانكا الكثير من الرجال والنساء من التاميل للخروج من سيريلانكا إلى دول الخليج، وكثيراً ما يشكل النزاع المستمر في نيبال عاملاً رئيسياً في القرارات التي تدفع الرجال في نيبال إلى ترك ديارهم والذهاب إلى الخليج. ومن حيث الجوهر، فإن المتغيرات الاقتصادية للهجرة غالبا ما تقترن بمجموعة من العوامل الأخرى ذات طابع غير اقتصادي. وعلاوة على ذلك، كشفت المقابلات التي أجريت عند تأسيس هذا المشروع أن قرار الهجرة غالباً ما يكون ناتجاً عن الأسرة(كما في منطقة جنوب آسيا، الأسرة الكبيرة) فغالباً ما يكون المهاجر مبعوثاً لتنفيذ استراتيجية الأسرة لكسب الرزق، والأكثر من ذلك قد يكون لديه فهم سطحي للحسابات والترتيبات وأوجه القصور الذي من المحتمل أن يواجهها عند دخوله نظام الهجرة. وللإجابة عن السؤال المطروح في منتصف هذا الفصل، قد يهاجر العديد من الرجال والنساء لأن آباءهم يوجهونهم لفعل ذلك، وغالباً ما ينطوي هذا القرار على مجموعة من الاعتبارات الاقتصادية من الدرجة الأولى.

ثانياً، يتدفق المهاجرون إلى منطقة الخليج بسبب المعلومات الخاطئة والمضللة التي تصور تجربة السفر إلى دول الخليج للمهاجرين المحتملين بشكل غير دقيق. ويتم الترويج للمعلومات الخاطئة والمضللة من خلال نظام الهجرة هذا. وغالباً ما تكون لدى سماسرة العمالة في الدول المرسلة معلومات قليلة عن الوظائف التي يوفرونها وعن الظروف التي يواجهها العمال غير المهرة في الخليج. وحتى عندما تكون لديهم معلومات جيدة، فإنه من مصلحتهم أن يقوموا بإخفائها أو إنكارها أو صرف الأنظار عن التحديات والصعوبات المشتركة التي تواجه المهاجرين من ذوي المهارات المنخفضة في المنطقة. وغالباً ما تتواطأ وكالات التوظيف التي مقرها الخليج مع الكفلاء المحليين في هذا الخداع المنظم: فعندما يصل الرجال والنساء إلى منطقة الخليج يجدون أنفسهم يعملون في وظائف مختلفة وبأجور أقل من تلك التي وعدوا بها في الأساس. وبينما يستحيل ربط هذا الخداع بأي جانب معين في نظام الهجرة هذا، فإن من الصحيح من وجهة نظر المهاجرين أن أحد الأسباب التي تجعلهم يستمرون في المجيء إلى منطقة الخليج هو أنهم يعملون دون أن تتوافر لهم معلومات كاملة عن ظروف العمل والانتهاكات التي يواجهونها في ظل نظام الكفالة.

ويستكشف القسم التحليلي الأخير من هذا الفصل الدور الذي يلعبه المهاجرون أنفسهم في الحفاظ على صورة الخليج كأرض بها إمكانات استثنائية. وغالبا ما يخفي المهاجرون الذين يعملون في وظائف منخفضة المهارات أحوالهم عن عائلاتهم وأصدقائهم. فالصور الفوتوغرافية التي يرسلونها إلى أوطانهم عن الأماكن الرمزية في الخليج والحدائق الخضراء والمتنزهات على شواطئ البحر في المدن الخليجية تخالف الواقع في

معسكرات العمل المكتظة والمتدنية في كثير من الأحيان. أو عندما تتوقف الشركات عن دفع أجور العمال المهاجرين، فإنهم يخفون أوضاعهم من خلال المحافظة على تدفق التحويلات المالية بصورة مستمرة، وغالبا ما يتم ذلك عن طريق اقتراض مبالغ كبيرة من المهاجرين الآخرين. وفي كثير من الأحيان، يكذب المهاجرون عند التحدث عن أجازاتهم وهم في الخارج وعن الظروف التي يواجهونها في مكان العمل وغيرها من العوامل المهمة الأخرى المتعلقة بعملهم. وأسباب هذا الخداع مفهومة تماماً، حيث يحاول العمال المهاجرون إبعاد أسرهم وأصدقائهم عن الشعور بالقلق والتوتر. ومع ذلك، ومع وجود مئات الآلاف من العمال المهاجرين غير المهرة الذين يشاركون بشكل نشط في إنتاج صورة محسنة وغير واقعية عن العمل في الخليج، فإنه لا يمكن إنكار الدور الذي يقومون به مجتمعين في تكرار تدفق المهاجرين هذا.

وتقدم هذه الأقوال إجابة مؤقتة عن السؤال المطروح في بداية هذا الفصل: فعلى الرغم من الظروف الصعبة التي تواجه الكثير من المهاجرين في دولة قطر ودول الخليج الأخرى، فإنهم ما زالوا يتدفقون إلى المنطقة لأسباب منها المعلومات المنقوصة التي تتدفق مرة أخرى إلى البلدان المرسلة.

أندرو إم غاردنر هو أستاذ مساعد في علم الإنسان في جامعة بوجيه ساوند في تاكوما بواشنطن. وقد قام بالتدريس في جامعة قطر في الفترة ما بين ٢٠٠٨ و٢٠١٠. ومن أحدث كتبه كتاب بعنوان *"مدينة الغرباء: الهجرة إلى الخليج والجالية الهندية في البحرين"* (اي إل ار/ مطبعة جامعة كورنيل/ ٢٠١٠) والذي يتناول بالبحث أوضاع الجالية الهندية الكبيرة والتاريخية في البحرين ووجودها في ظل الحكم البحريني. وقد قام بكتابة عدد من المقالات العلمية في مجلة *المدينة والمجتمع* (٢٠٠٨)، ومجلة *الدراسات العربية* (التى تنشر قريبا في٢٠١١)، ومجلة *دراسات الشرق الأوسط الخاصة* بمعهد *ماساتشوستس للتكنولوجيا الإلكترونية* (٢٠٠٤)، و*المنظمة الإنسانية* (٢٠٠٢، ٢٠٠٣)، فضلا عن تأليف عدد من فصول كتاب *علم البيئة السياسية عبر المسافات، والموازين والمجموعات الاجتماعية (روتجرز*، ٢٠٠٤) و*نظام الترحيل* (ديوك ٢٠١٠). ويعكف غاردنر حاليا على إجراء مشروع بحثي واسع النطاق في أوساط القوى العاملة الأجنبية من غير ذوي المهارات في دولة قطر بالاشتراك مع سيلفيا بيسوا (كارنيجي ميلون قطر) وعبدلاي ديوب (SESRI / جامعة قطر) وكلثم الغانم (جامعة قطر).

Andrew M. Gardner is an Assistant Professor of Anthropology at the University of Puget Sound in Tacoma, Washington. Between 2008 and 2010 he also taught at Qatar University. His newest book, *City of Strangers: Gulf Migration and the Indian Community in Bahrain* (ILR/Cornell University Press, 2010), examines the large and historic Indian community in Bahrain and their governance by the Bahraini state. He is the author of scholarly articles in *City and Society* (2008), *The Journal of Arabian Studies* (forthcoming, 2011), the *MIT Electronic Journal of Middle East Studies* (2004), and *Human Organization* (2002, 2003), as well as book chapters in *Political Ecology Across Spaces, Scales and Social Groups* (Rutgers, 2004) and *The Deportation Regime* (Duke 2010). Gardner is currently conducting a large-scale research project amongst the unskilled foreign labor force in Qatar with Silvia Pessoa (Carnegie-Mellon Qatar), Abdoulaye Diop (SESRI/Qatar University), and Kaltham Alghanim (Qatar University).

4. الحدود المكانية والاجتماعية في أبوظبي
جين بريستول ريس

تتميز دول الخليج بالاعتماد على العمالة الأجنبية بدرجات متفاوتة، وهناك العديد من القواسم المشتركة التي نشأ معظمها نتيجة للتطور السريع في صناعة البتروكيماويات وما صاحبها من توسع عمراني حضري. وثمة العديد من أوجه الشبه بين مدن الخليج أيضاً، وخاصة المدن الساحلية ذات التاريخ التجاري. وعلى الرغم من ذلك، تعد أبو ظبي مدينة فريدة من نوعها نظراً لأنها لم تكن مركزاً تجارياً كبيراً، وكانت تعتمد على صيد الأسماك وتجارة اللؤلؤ. وعندما وصلت أسعار اللآلئ الخليجية إلى أدنى مستوياتها في الأسواق العالمية، خاضت أبو ظبي ثلاثة عقود من الفقر المدقع الذي حرمها حتى من وجود أوليات التطور الأساسية. وعندما ظهرت بوادر وجود النفط وتحققت الثروة النفطية خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، أخذت أبو ظبي تشق طريقها من نقطة البداية بالفعل. ويبدأ هذا الفصل باستعراض السياق الاجتماعي والتاريخي لمدينة أبو ظبي في مرحلة ما قبل اكتشاف النفط، ثم يناقش كيف شكل التدفق المباشر للعمال والمهارات والخدمات اللازمة لاستخراج النفط وتصديره تطور المدينة بطرق معينة. وقد تطور الاعتماد على العمالة الأجنبية المستوردة بمرور الوقت، ولم يحدث هذا نتيجة الإدارة الإستراتيجية الاستباقية لمتطلبات العمل، ولكنه جاء كرد فعل لتزايد أعداد المهاجرين. وبعد ذلك، أتناول كيف أدى التطور الطبيعي للمدينة، وردة الفعل تجاه الأعداد المتزايدة من الأجانب إلى حدوث انقسامات مكانية مما أدى إلى فصل فئات معينة من المهاجرين عن بقية السكان في المناطق الحضرية على أرض الواقع. ويتضمن هذا التناول جزءاً يتعلق بدراسة فئات المهاجرين المختلفة المستخدمة حالياً والطريقة التي أصبح بها «العمال» مختلفين من الناحية النوعية عن «حملة المؤهلات» و«المغتربين». ويعقب ذلك وصف للانقسامات المكانية التي تقسم أبو ظبي إلى «مناطق محظورة» على بعض المهاجرين، والتي أسفرت كذلك عن أن بعض الأماكن العامة مثل الحدائق والشواطئ صارت تعد مناطق «أجنبية» بالنسبة للإماراتيين. وفي نهاية الفصل، قمت بدراسة العوامل الاجتماعية والسلوكية التي أدت إلى فصل المهاجرين عن بعضهم البعض وعن سكان الإمارات أيضا. والمواد المقدمة هنا هي نتاج أبحاث إثنوغرافية تم إجراؤها ما بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١٠ . وشملت تلك الأبحاث مقابلات شخصية موسعة ومتعددة؛ وملاحظات مباشرة للسلوكيات والتصرفات في الأماكن العامة؛ فضلاً عن ملاحظات المشاركين حيث أجريت مقابلات مع المهاجرين في النوادي الاجتماعية، والمراكز، والنزهات الخلوية، وعندما كان يصعب علي إجراء المقابلات الشخصية، كنت استخدم نمط السؤال والجواب مع المهاجرين في شوارع أبو ظبي.

جين بريستول ريس أستاذة مادة الأنثروبولوجيا بجامعة زايد حيث تقوم بتدريس الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وتاريخ وتراث الإمارات، ودراسات في مجال الهجرة خارج البلاد منذ عام ٢٠٠١. وقد حصلت بريستول ريس على درجة البكالوريوس من الجامعة الأمريكية في القاهرة ودرجة الدكتوراة من جامعة واشنطن في سياتل. وقد قامت بوضع برنامج الدراسات الإماراتية لطلاب المرحلة الجامعية في جامعة زايد، وبرنامج الماجستير في دراسات المتاحف، والعديد من دورات نيل الشهادة في إدارة التراث. ومن بين المواد المنشورة لها: مقالات عن الروايات التاريخية الإماراتية، وقضايا الهوية في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومبادرات أبو ظبي للتراث. وقد صدر لها كتاب بعنوان *المرأة الإماراتية: أجيال من التغيير*، في أكتوبر عام ٢٠١٠، ولها كتاب تحت الطبع بعنوان *مستقبل مزدهر: المجتمعات في الإمارات*، يتناول دراسة المهاجرين ومستضيفيهم في أبو ظبي.

Jane Bristol-Rhys is an Associate Professor of Anthropology at Zayed University where she has taught social anthropology, Emirati history and heritage, and studies in transnational migration since 2001. Bristol-Rhys received her BA from the American University in Cairo and her Ph.D. from the University of Washington in Seattle. At Zayed she has developed an undergraduate program in Emirati Studies, a master's program in Museum Studies, and several certificate courses in heritage management. Her publications include articles on Emirati historical narratives, identity issues in the UAE, and Abu Dhabi's heritage initiatives. Her book, *Emirati Women: Generations of Change* was released October 2010. *Future Perfect: Societies in the Emirates*, an examination of migrants and their hosts in Abu Dhabi is forthcoming.

5. غياب العامل الرسمي ومساوؤه: تنظيم مسارات العمال المهاجرين في الاقتصاد غير الرسمي لدبي
باردیس مهدوي

يتناول هذا الفصل التفاعلات بين قضايا العمل والعلاقة بين الجنسين، والهجرة، وبناء الدولة من منظور العمال الأجانب العاملين في دبي من غير ذوي المهارات. ومن خلال استخدام طرق البحث الإثنوغرافية (بما في ذلك مراقبة المشاركين وإجراء مقابلات شخصية متعمقة معهم)، يستعرض المشروع الخلط الحادث بين المناقشات المتعلقة بالاتجار بالبشر، والهجرة، والعمل في مجال الجنس من خلال سرد بعض النساء لتجاربهم الشخصية.

وتتناول الدراسة أربعة أسئلة رئيسية: ١) ما الظروف والهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تجعل من دبي وجهة رئيسية للهجرة والاتجار بالبشر؟ ٢) كيف يمكن لانعدام البنية التحتية في المجتمع المدني أن تؤثر على العمال المهاجرين والأشخاص الذين يتم الاتجار بهم، وكيف يؤثر التواجد الكثيف للعمالة المهاجرة على المواطنين الإماراتيين؟ ٣) كيف تؤثر المعايير الثقافية حول العلاقة بين الجنسين والسلوك الجنسي، والأخلاق، والهجرة على تنفيذ سياسة مكافحة الاتجار بالبشر وإنفاذ القانون في دبي؟ ٤) ما مدى اختلاف سرد المهاجرات لتجاربهم عن المناقشات التي أجريت (من خلال استخدام لغة الاتجار) فيما يتعلق بهن؟ وتهدف الدراسة إلى بحث وتعميق طريقة إدراكنا للعمل، والهجرة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بيئة آخذة في التغير والتحضر بسرعة كبيرة، كما تهدف في الوقت ذاته إلى المساهمة في المناقشات المختلفة الدائرة حول الهجرة، والاتجار بالبشر، وممارسة الدعارة في دول الخليج.

استعرض، في هذا الفصل، كيف تؤثر السياسة بصورة مباشرة على التجارب التي يمر بها العمال المهاجرون إلى منطقة الخليج. ويساعد سرد المهاجرين للحكايات المتعلقة بمسيرة حياتهم في بيئة تتسم باحتمالية إساءة المعاملة في الاقتصاد غير الرسمي على تسليط الضوء على الأثر المباشر للسياسات والخطابات حول الهجرة. وإذا ما أمعنا النظر في روايات المهاجرين وتجاربهم فإن هذا لا يكشف عن عدم الترابط بين السياسة والتجربة الواقعية وحسب، بل إنه يشير أيضا إلى المجالات التي يمكن من خلالها إصلاح السياسات لتلبية احتياجاتهم. وهناك حاجة ماسة إلى إصلاح قوانين العمل المحلية (المتمثلة في نظام الكفالة). وعلى الرغم من ذلك، تركز المناقشات حول الاتجار بالبشر على المستوى الدولي على قضية الاتجار بالجنس. ومن ثم، فإنها تغض الطرف عن مشاكل العمل القسري (السخرة). وفي الوقت الحالي، تسفر السياسات الرامية إلى الحد من «الاتجار بالبشر» والتدفق غير المنتظم للعمالة المهاجرة عن نتيجة معاكسة للتأثير المقصود منها. ففي الوقت الذي يمكن فيه استخدام هذه السياسات لحماية حقوق المهاجرين والحد من العمل القسري (السخرة) ،يعد تفسير السياسات وتنفيذها عائقا أمام تطبيق هذه القوانين بصورة إيجابية، حيث تؤدي مناقشة سياسات الاتجار بالبشر وتطبيقها إلى هجرة أعداد أكبر من الأشخاص بطريقة غير شرعية إلى اقتصاد غير رسمي، بينما تؤدي، في الوقت ذاته، إلى إحباط جهود المجتمع المدني وتنظيم القاعدة الشعبية لتلبية احتياجات العمال المهاجرين. وبصفة عامة، نجد أنه من الضروري إعادة صياغة مفهوم الاتجار بالبشر في سياق العمل القسري (السخرة) والهجرة. وعلاوة على ذلك، يتم تطبيق سياسات الاتجار بالبشر الحالية تحت إطار التجريم، ويمكن إعادة تنظيمها في ظل مناقشة مسألة الحقوق.

باردیس مهدوي تعمل حاليا أستاذ مساعد لمادة الأنثروبولوجيا في كلية بومونا، بعد حصولها على درجة الدكتوراة من جامعة كولومبيا في الطب الاجتماعي والأنثروبولوجيا. وكانت قد حصلت على شهادة البكالوريوس في الدبلوماسية والشؤون الدولية من كلية أوكسيدنتال، وعلى شهادة الماجستير (في الأنثروبولوجيا)، وماجستير في الشؤون الدولية (MIA) من جامعة كولومبيا. وتهتم أبحاثها بالسلوك الجنسي، وحقوق الإنسان، وثقافة الشباب، و مواطنة النساء، والصحة العامة في سياق تغيير الهياكل العالمية والسياسية. وكان مشروع كتابها الأول عن التداخل بين السلوك الجنسي والسياسة في إيران ما بعد الثورة، في حين يتناول كتابها الحالي الهجرة و "الاتجار بالبشر" في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد نشرت أعمال مهدوي في *موسوعة النساء والثقافات الإسلامية؛ ومجلة الثقافة والصحة والسلوك الجنسي (Culture, Health and Sexuality)؛ وأنثروبولوجي نيوز (Anthropology News) وفي معهد دراسات الإسلام في العالم المعاصر*. وقد حصلت على جوائز متميزة في مجال الأبحاث من جمعية الصحة العامة الأمريكية، وجمعية الأنثروبولوجيا الطبية وجمعية الأنثروبولوجيا التطبيقية. وتعمل حاليا محررة في مجلة *الثقافة والصحة والسلوك الجنسي (Culture Health and Sexuality)* بالإضافة إلى مجلة رهاورد ربع السنوية، وهي مجلة متخصصة في شؤون القضايا

الاجتماعية المعاصرة في إيران وبين الشتات الايراني. وقد نشرت مطبعة جامعة ستانفورد مؤخرا كتابا لها تحت عنوان، *انتفاضات عاطفية: الثورة الجنسية لإيران*.

Pardis Mahdavi is currently at Pomona College as Assistant Professor of Anthropology after pursuing her doctorate at Columbia University in the departments of Sociomedical Sciences and Anthropology. She received her BA in Diplomacy and World Affairs from Occidental College, and an MA (in Anthropology) and a Masters of International Affairs (MIA) from Columbia University. Her research interests include sexuality, human rights, youth culture, transnational feminism, and public health in the context of changing global and political structures. Her first book project was on the intersection between sexuality and politics in post-revolutionary Iran, while her current work looks at migration and "trafficking" in the United Arab Emirates.

Mahdavi has published in the *Encyclopedia of Women in Islamic Cultures*; *Culture, Health and Sexuality*; *Anthropology News*; and the *Institute for the Study of Islam in the Modern World Review*. She has received outstanding research awards from the American Public Health Association, the Society for Medical Anthropology and the Society for Applied Anthropology. She is currently an editor for *Culture, Health and Sexuality* as well as *Rahavard Quarterly*, a journal devoted to contemporary social issues in Iran and amongst the Iranian diaspora. Her book, *Passionate Uprisings: Iran's Sexual Revolution* has recently been published with Stanford University Press.

6. الهجرة والشبكات والترابط عبر المحيط الهندي
كارولين أوسيلا وفيليبو أوسيلا

في هذا الفصل، نبدأ باستكشاف المقارنة والتوافق بين النهجين الهندي والعربي في إقامة العلاقات. ونؤكد على شيوع ممارسات التواصل في المجتمع الهندي، من شبكات الأسر الممتدة حتى النموذج الشهير المعروف بـ *دلال*، أو الوسيط—، كما نناقش الامتيازات والالتزامات والمدفوعات. كما نوضح كيفية امتداد ممارسات التواصل الهندية في الخليج، مثل تلك القرارات الخاصة بالارتحال، وعملية الهجرة، وإيجاد السكن، وتعلم كيفية الإقامة في الخليج، ومعالجة المشكلات أثناء الهجرة، وتغيير الوظائف أو العقود بالنسبة للمهاجرين؛ وتعد جميعها عمليات تتم عبر الشبكات الاجتماعية بدلا من أن يتم الاضطلاع بها بشكل فردي أو من خلال وساطة المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية. ونتناول بإيجاز المناقشات الأكاديمية حول الدولة والمجتمع المدني، ونوجه نداء للوصول إلى تفاهمات أكثر إثنوغرافية ولإجراء بحث يكون أكثر حسما حول دقة النماذج المستخرجة والمثالية وقيمتها. ويعد طلب مساعدة الآخرين أمرا طبيعيا ومعياريا في المجتمع الهندي، ولئن كان هذا يحدث في بعض الأحيان نتيجة القلق بشأن الكفاءة أو الخبرة أو إمكانية الوصول، فإنه يرجع في أغلب الأحيان إلى المبادئ الأخلاقية الشخصية التي ترى أن الشخصية الفردية المستقلة—التي يتخيل صاحبها أنه بإمكانه أن يتخذ قرارات حياتية في غاية الأهمية ويتصرف بصورة منفردة في النواحي الاجتماعية المعقدة (مثل الهجرة) — هي شخصية احتيالية وغير حكيمة وبالتالي تكون غير ناضجة. كما نتساءل عن إمكانية تحديد الشبكات باعتبارها رأس مال اجتماعي إيجابي أو ظاهرة معاكسة ذات آثار سلبية، حيث يستخدم نفس الأفراد كلى النوعين من الاتصال وعادة ما يقومون بأدوار عديدة. فالشخص الذي يقدم يد العون لأحد العمال المهاجرين قد يكون هو الشخص الذي يخدع مهاجرا آخر. وقد يعرض أحد الأقرباء المساعدة في وقت ما ويقوم بالعرقلة وسرقة المال في وقت آخر، والوسيط الذي يخدع أحد العمال المهاجرين في البداية (بفرض شروط تعاقدية صارمة فيما يتعلق باشتراط السداد بصورة أكثر تشددا أو الكذب بشأن ظروف العمل) قد يكون هو الشخص الذي يتم تقييمه، بعد عدة أعوام، بصورة إيجابية باعتباره الشخص الذي قدم أولى خطوات الوصول إلى النجاح. كما نصر على مراعاة التعقيدات والتناقضات التي تلفت الإثنوغرافيا انتباهنا إليها، ونشير أيضًا إلى أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال افتراض أن التواصل مع شخص غريب مقرب من أحد أفراد الأسرة يشبه التواصل مع شخص إيجابي وموثوق به من خلال شخص غريب غير موثوق به.

ونبدأ هنا أيضاً في تتبع بعض الطرق التي ترتبط فيها أساليب الشبكات الاجتماعية الهندية بظاهرة الواسطة في الخليج. كما نحدد الاختلافات، ولكننا نقترح أن تكون هناك ملاءمة وموائمة بين الأساليب الهندية في القيام بالأشياء من خلال العلاقات الاجتماعية الشخصية والأساليب الخليجية. ولعل مناقشة المادة الإثنوغرافية المستخلصة من خبرات مهاجري كيرالا بالخليج تؤدي بنا إلى ملاحظة الكيفية التي يمكن بها للشبكات الاجتماعية أن تخفف التسلسل الهرمي وتتيح الوصول وتحد من الإفراط في فرض القواعد التنظيمية الخادعة. وهنا، نلاحظ التوتر بين الخطاب الليبرالي الجديد الذي يتسم بالانفتاح والحرية والتحرر من القيود، والممارسة الفعلية التي تقيد حرية حركة العمالة وتقضي على مبدأ الجدارة. ونحن نتفق مع عمل حديث آخر يقول إن النظم التراكمية المعاصرة تدين الممارسات غير المشروعة ولكنها في الواقع تعتمد عليها وتقوى نتيجة لتطبيقها. ففي الخليج، يشكل الاقتصاد غير المشروع أساس الاقتصاد المشروع، كما أن المشاريع الموجودة بالبلاد وتراكم رأس المال تتداخل بشكل كبير وتعتمد على الممارسات المتنوعة غير المشروعة التي يقوم بها العمال والكفلاء على حد سواء. ويسمح تمركز الشبكة لنا بالتفكير في وسائل ممتعة يتعاون فيها مواطنو الخليج والعمالة المهاجرة للقيام بأعمال تجارية معاً وإثراء حركة سوق العمل، إلى جانب الأوقات والأماكن التي ترتبط فيها الوساطة بالواسطة.

وكل هذا يدفعنا إلى نقد الأفكار التجريدية المتضمنة في الكثير من الكتابات المتعلقة بالعلوم الاجتماعية على الشبكات والروابط الاجتماعية، كما يثير تساؤلات حول الطرق التي يتم بها عرض المسائل الخاصة بالمعيارية والشرعية والمبادئ الأخلاقية في مثل هذه الكتابات. ولابد من الرجوع إلى الشبكات الشخصية غير الرسمية بدلا من المؤسسات غير الشخصية (الدولة أو المجتمع المدني) في المجتمعات المختلفة وعلى مستويات مختلفة، بدءاً من النخبة فما دونها. ونلاحظ عدم التساوي فيما يتعلق بالمجالات: وهناك دراسات مقارنة مؤثرة حول الشبكات الاجتماعية، وتبدو مثل هذه الممارسات شائعة على المستوى الدولي (وفقا للنماذج الرسمية) ومع ذلك تثير أشكال معينة فقط من الشبكات، أو المساحات التي تظهر فيها الشبكة، الاهتمام. ويظهر الاستثناء في التحليل، والذي يعد مخاطرة على الدوام، جلياً في بعض الكتابات الخليجية، كما أنه يأتي نتيجة لدراسة الباثولوجي والتفرد، حيث يمكننا بدلا من ذلك —ومن خلال المقارنة— تصور القواسم المشتركة والأشياء المثيرة للاستفزاز.

ونطرح هنا أحد أوجه الاستفزاز: إذا كان بإمكان كل من —أصحاب المشاريع في الخليج من مهاجري الكيرالا، والوزراء البريطانيين والسياسيين الهنود، وشيوخ الخليج، ورجال الصناعة الذين ترجع أصولهم إلى أمريكا الشمالية — زيادة حظهم من الشهرة والاحترام وتحقيق الاستفادة والربح،

من خلال ممارسات التواصل الشبكي النشطة، إذن، دعونا نتساءل لماذا، وبأي منطق، ننكر على الأشخاص الأقل منزلة الحصول على فوائد مماثلة؟ ونقول إن ممارسات التواصل الشبكي ليست مشكلة بالضرورة في حد ذاتها. وفي الواقع، تتمثل المشكلة، من وجهة نظر المستخدم، في عدم المساواة في الوصول لمثل هذه الشبكات. وتعد الوساطة الهندية نظاماً مفتوحاً نسبياً يعتمد على الهدايا، والمصالح، والروابط الهشة، والمحاباة، والمال. وتعد الواسطة نظاماً مغلقاً وهرمياً إلى حد ما ويعتمد بشكل كبير على رأس المال الثقافي المتمثل في النسب والاسم، والصلات الكبيرة. وفي منطقة الخليج، يقوم كلاهما بعملية التوجيه والحد من الوصول إلى المصادر، والتي تقوم بها المؤسسات — بصورة أكثر وضوحاً وبشكل صارخ— مثل القيود القانونية على منح الجنسية والمزايا ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يتم تقييم الواسطة، المعتمدة على رأس المال الاجتماعي، مقارنة مثيرة للاهتمام مع الوساطة الهندية، والتي تتطلب، في النهاية، أموالا فحسب: وكلا النموذجين يقصم ظهر الفقراء ومن على شاكلتهم، ولكن بطرق مختلفة. وعلى هذا الضوء، لا تنفصل الشبكات عن الدولة ومقاصدها، ولا تقوض سلطة الدولة، ولكنها تعمل على المسار غير الرسمي لبلوغ نفس الأهداف التي تسعى إليها المؤسسات في مسارها الرسمي المتمثل في: الحفاظ على امتيازات الأقلية وحمايتها.

كارولين أوسيلا محاضرة مادة الأنثروبولوجيا في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، وتعمل منذ عام ١٩٨٩ في كيرالا بجنوب الهند ومع المهاجرين المالايالاميين في دول الخليج. وفي كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، تتولى أوسيلا تدريس دورات إثنوغرافيا جنوب آسيا، والنوع، والجنس، والنشاط الجنسي، وإثنوغرافيا إسلام جنوب آسيا، والهجرة والشتات. وتهتم أبحاثها الموسعة بكيفية إرجاع مشاريع صياغة الهوية إلى القسم المركزي في الوقت الذي يتم فيه تمييز الهيئات ذات البنية الاجتماعية بحيث تعكس الاختلافات الطبقية، والعرقية، ونوع الجنس، فضلاً عن تشكيل التسلسلات الهرمية الاجتماعية. وقد تناولت أبحاثها الأخيرة ولاية كيرالا كمنطقة تطل على المحيط الهندي، وتناقش سياسة التحيز على صعيد الوطن، وكانت مهتمة بسبل التداخل بين كيرالا والخليج. وفي البحث الحالي، تتابع أوسيلا اهتمامها بالمواجهات الذاتية/الأخرى (لاسيما غير اللفظية) وأنماط صنع الذات، والربط البيني بالبيئة المباشرة ومواجهتها.

فيليبو أوسيلا محاضر في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة ساسكس. وقد قام، على مدار العشرين سنة الماضية، بإجراء أبحاث في ولاية كيرلا وجنوب الهند، ومؤخراً في عدد من دول الخليج في غرب آسيا. وتركز أبحاثه الحالية على ظهور حركات إسلامية إصلاحية وصعود طبقة متوسطة جديدة تدين بالإسلام في ولاية كيرلا، وذلك في سياق تعزيز الروابط الاقتصادية والثقافية والدينية بين جنوب الهند ومنطقة الخليج.

Caroline Osella, Reader in Anthropology at SOAS, has worked since 1989 in Kerala, south India and with Malayali migrants in the Gulf states. At SOAS, she teaches courses on South Asian ethnography; Gender, Sex and Sexuality; Ethnography of South Asian Islam; and Migration and Diaspora. Her broadest research interest is that of how projects of identity crafting are brought back to the body, while socially constructed bodies are differentiated to reflect class, ethnic and gender differences and to forge social hierarchies. Her recent work has explored Kerala as an Indian ocean region, questioning the nation bias, and has been interested in the ways in which Kerala and Gulf are entangled. In current research, she is following interests in Self /Other encounters and (especially non verbal) modes of self-making, inter-relating and experiencing the immediate environment.

Filippo Osella is a Reader in Social Anthropology at the University of Sussex. For the last twenty years he has conducted research in Kerala, South India, and lately in a number of West Asian Gulf countries. His current research focuses on the emergence of Islamic reformist movements and the rise of a new Muslim middle class in Kerala in the context of an intensification of economic, cultural, and religious links between South India and the Gulf region

7. المهاجرون النيباليون في دول مجلس التعاون الخليجي: القيم والسلوكيات والخطط

ديرغا جيه غيميري، ومنصور معادل، وأرلاند ثورنتون، وناتالي إي ويليامز، ولينداسي يونغ دي ماركو

تضم دول مجلس التعاون الخليجي، متمثلة في البحرين، والكويت، وعمان، وقطر، والسعودية، والإمارات العربية المتحدة، أعدادكبيرة من السكان المهاجرين والتي تمثل في بعض من هذه الدول غالبية القوى العاملة. ولتواجد هؤلاء السكان المهاجرين آثار واضحة على دول مجلس التعاون الخليجي المضيفة لهم، والتي تتمتع بموارد طبيعية ضخمة ولكن محدودة، إلى جانب عدد ضئيل نسبياً من السكان الأصليين. ويعد هؤلاء المهاجرين عنصراً أساسياً من عناصر الاقتصادات المزدهرة لهذه الدول، إلا أنهم أيضاً يثيرون مجموعة من القضايا المهمة، مثل البنية التحتية، وتوظيف هؤلاء المهاجرين ومراقبتهم، والتحول الاجتماعي للسكان، والتزاوج بين الأعراق المختلفة، وهويات أبناء المهاجرين وتنشئتهم الاجتماعية. كما تخلق مثل هذه الأعداد الكبيرة من السكان الأجانب قضايا، مثل الهوية الوطنية، والأمن، والتركيبة السكانية لهذه البلدان على المدى الطويل. وشأنهم شأن المهاجرين في مختلف المناطق من العالم، قد يشكل هؤلاء السكان الأجانب مجتمعات متعددة القوميات تربطها علاقات بمواطني الدول المضيفة، وبدول المنشأ، وبالمهاجرين من أماكن مختلفة. وعلاوة على ذلك، يؤثر المهاجرون على سير العملية الاقتصادية، بما في ذلك تدفق التحويلات المالية من منطقة الخليج إلى دول أخرى. كما يمكن أن تؤثر ثقافة هؤلاء المهاجرين وسلوكياتهم وقيمهم على السكان الأصليين. وتعد هذه من القضايا المهمة في الوقت الحالي، وقد تصبح - مع التغيرات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي - ذات قدر أكبر من الأهمية في المستقبل. ومع ذلك، ليس لدى الباحثين وصناع السياسة إلا معرفة قليلة حول هؤلاء المهاجرين وسلوكياتهم وقيمهم وخططهم المستقبلية.

يقدم هذا الفصل نظرة توضيحية دقيقة لبعض هذه القضايا في محاولة لسد هذه الفجوة المعرفية. ويتمثل الهدف العام في توضيح الطرق التي يتأثر من خلالها الطابع الاقتصادي والاجتماعي لدول مجلس التعاون الخليجي بسكانها المهاجرين. ويركز هذا المقال بشكل خاص على المهاجرين النيباليين وأربعة من جوانب حياتهم في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تتمثل في: ١) الخصائص الديموغرافية الرئيسية لهؤلاء المهاجرين، و ٢) العمل والدخل والتحويلات المالية، و ٣) خططهم بشأن العودة إلى نيبال أو الهجرة إلى مكان آخر، و ٤) قيمهم ومعتقداتهم. كما يتناول هذا الفصل القضايا المذكورة فيما يتعلق بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي ككل، فضلاً عن مقارنة المهاجرين وما لهم من تأثير على مختلف البلدان في هذه المنطقة.

ويستند تحليلنا على مجموعة فريدة من البيانات تم جمعها من عينة من المهاجرين النيباليين في دول مجلس التعاون الخليجي. وتتكون هذه العينة من عينة تمثيلية كبيرة من وادي شيتوان بجنوب ووسط نيبال. وبإجراء دراسة استقصائية مع أسر المهاجرين في وادي شيتوان، تمكنا من جمع بيانات اتصال خاصة بأفراد هذه الأسر الذين يعيشون حالياً في دول مجلس التعاون الخليجي، ثم أجريت مقابلات مع هؤلاء المهاجرين عبر الهاتف أو بشكل شخصي. ومن خلال ما أتبعناه من طرق مبتكرة في التواصل وجمع البيانات، تم تحقيق معدل تجاوب استثنائي بلغ ٨٧ ٪. وتعتبر هذه العينة التمثيلية للمهاجرين في دول المهجر نادرة نسبياً في كل ما كتب حول الهجرة والذي غالباً ما يعتمد على إجراءات لجمع العينات غير العشوائية، وهو الأمر المتعارف بشكل واسع على أنه لا يوفر عينات تمثيلية.

وعلى الرغم من أن نيبال بلد صغير يبلغ تعداد سكانه ٢٦ مليون نسمة، يعد إجراء دراسة حول المهاجرين النيباليين إلى منطقة الخليج أمراً مهماً لبحث تأثير المهاجرين على دول مجلس التعاون الخليجي. أولاً، تعد منطقة جنوب آسيا في الوقت الراهن المصدر الرئيسي للمهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يشكل القادمون من هذه المنطقة حوالي ٥٩٪ من هؤلاء المهاجرين. وتتشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية في نيبال مع غيرها من دول جنوب آسيا، مثل بنغلاديش، والهند، وباكستان، وسيريلانكا. وبالتالي، فإن هذه الدراسة التحليلية حول مهاجري نيبال لدول مجلس التعاون الخليجي تقدم الكثير من الرؤى المتعمقة حول طبيعة المهاجرين من شبه قارة جنوب آسيا ومدى تأثيرهم بشكل عام.

ثانياً، تشهد نيبال هجرة إلى الخارج وبأعداد كبيرة، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي الوجهة الأكثر أهمية لهذه الهجرة، حيث يعيش بها ما يتراوح من مائة إلى مائتي ألف مهاجر نيبالي. ويمثل المهاجرون عنصراً هاماً في الاقتصاد النيبالي، حيث يتلقى ربع أسر المهاجرين في نيبال تحويلات مالية من الخارج، وقدرت قيمة هذه التحويلات المالية بما يتراوح من ١٥ إلى ٢٥ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للدولة. ويعتبر هذا التدفق الكبير للتحويلات حلقة وصل هامة بين اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ونيبال.

وتبين نتائج هذه الدراسة أن المهاجرين النيباليين في دول مجلس التعاون الخليجي يتشابهون نسبياً مع نظرائهم النيباليين غير المهاجرين، من حيث السن، والحالة الاجتماعية، والإنجاب، والتعليم، والدين، والعرق. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تنوع بسيط جداً في الخصائص الديموغرافية

والاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الذين يعيشون في مختلف أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي. وكان الجزء الأكبر من عينة المهاجرين من الذكور والعمال. وكانت التحويلات المالية إلى نيبال متماثلة وكبيرة، وقد بلغ متوسطها ٥٨ ٪ تقريباً من الراتب السنوي للشخص.

وقد تناولت هذه الدراسة أيضاً خطط المهاجرين المستقبلية. وعلى خلاف النموذج التقليدي للمهاجرين الذين يسعون لتحقيق مكسب مادي معين ثم يعودون إلى بلادهم فور بلوغه، توضح النتائج أن أغلبية هذه المجموعة من المهاجرين النيباليين تعتزم الهجرة مجدداً. وتقع دول مجلس التعاون الخليجي على رأس قائمة الوجهات المخطط الهجرة إليها مستقبلاً. وتسلط هذه النتائج الضوء على ضرورة إدخال المزيد من التحسينات على نظرية الهجرة التي تدرس احتمالات القيام بهجرات للمرة الثانية والثالثة وما هو أكثر من ذلك، وإمكانية تغير خطط المهاجرين بمرور الوقت. ونظراً لأن الجزء الأكبر من البحث حول الهجرة يتناول رحلات الهجرة الفردية، فقد تعوزنا ديناميكيات رئيسية للتغير الذي يحدث داخل الشخصية، فضلاً عن أنماط تطوير العلاقات عبر الوطنية والقوة العاملة المتنقلة دولياً.

وتشير ما أجريناه من عمليات قياس للقيم الخاصة بالمهاجرين النيباليين في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أن معظم هؤلاء المهاجرين يرون جوانب جوهرية مختلفة «للحداثة»، حيث يؤمنون بأن أشياء كالمستشفيات، والأطباء، والتلفزيون، والعمل خارج المنزل إنما هي أمور جيدة. ومن المحتمل أن تساعد هذه السمات على زيادة الرغبة لدى هؤلاء المهاجرين في البحث عن عمل في منطقة الخليج وفي الوقت نفسه، يحتفظ الجزء الأكبر من هؤلاء المهاجرين بمعظم القيم النيبالية التاريخية التي تتمحور حول الزواج، والأسرة، وعدم ممارسة الجنس أو إقامة حياة زوجية إلا من خلال الزواج.

ديرغا جيه غيميري هو باحث في علم السكان الاجتماعي وعالم أبحاث مساعد، ومدير مساعد في مركز الدراسات السكانية (PSC) بجامعة ميتشيغان، ومدير معهد الأبحاث الاجتماعية والبيئية. ويقوم غيميري بدراسة التغير الاجتماعي، والأسرة، والديموغرافيا، والهجرة، والصحة، والسكان وديناميكيات السكان والبيئة. وتدور اهتماماته البحثية داخل الأسرة والديموغرافيا حول ثلاثة مجالات فرعية للزواج (الترتيبات الزوجية، والعلاقة الزوجية، وديناميكيات العلاقة)، والحمل (توقيت الولادة الأولى)، والحد من الخصوبة (استخدام وسائل منع الحمل). ويتركز مجال الاهتمامات التالي لغيميري في إدراك التفاعل بين التغيرات السياسية الاجتماعية والاقتصادية والأسرية والضغوط النفسية والعاطفية. كما يشتمل مجال آخر من مجالات الاهتمام الرئيسية لغيميري على إدراك التفاعل بين السكان والعمليات البيئية. وتدور أعماله في هذا المجال حول إدراك التأثيرات المتبادلة لعمليات تعداد السكان على استخدام الأرض، واستخدام الأرض على عملية الإنجاب، وتصورات التدهور البيئي على استخدام وسائل منع الحمل، والتدهور البيئي على تنقل الأفراد، وسياق المجتمع على التحول في استخدام الطاقة المنزلية، وعمليات تعداد السكان على التنوع البيولوجي.

منصور معادل أستاذ علم الاجتماع في جامعة ميشيغان الشرقية وفرع الأبحاث في مركز الدراسات السكانية، ومعهد الأبحاث الاجتماعية، جامعة ميتشيغان. وقد تنوعت دراسات معادل حيث شملت الدين، والثقافة، والأيديولوجية، والصراع السياسي، والثورة والتغيير الاجتماعي. ويركز عمله حالياً على الأسباب والنتائج المترتبة على قيم وسلوكيات الشرق الأوسط وعامة المسلمين. فقد أجرى عدة دراسات عن القيم في مصر وإيران والعراق والأردن ولبنان والمغرب والمملكة العربية السعودية. كما أنه أجرى دراسات أيضاً عن الشباب في مصر والسعودية. وقد قام مشروعه البحثي السابق بتحليل محددات الإنتاج الأيديولوجي في العالم الإسلامي. وقد درس في مشروعه، صعود الحداثة الإسلامية في الهند ومصر وإيران بين النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، إلى جانب صعود القومية الليبرالية في مصر وإيران والعروبة والقومية العربية في سوريا في النصف الأول من القرن العشرين، وصعود الأصولية الإسلامية.

أرلاند ثورنتون أستاذ علم الاجتماع بجامعة ميشيغان في آن آربور، حيث يعمل أيضا باحثاً مساعداً، بمركز دراسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأستاذ أبحاث في مركز الدراسات السكانية ومركز أبحاث استطلاعات الرأي. كما أنه باحث في علم السكان الاجتماعي وله سجل حافل من الأبحاث

والمنشورات التي حظيت بالانتباه والمتابعة. وقد شغل منصب رئيس الجمعية الأمريكية للسكان، ويحمل حالياً جائزة تقديرية من المعاهد الوطنية للصحة. وقد ركز ثورنتون في جزء كبير من حياته المهنية على دراسة قضايا الأسرة والقضايا الديموغرافية، مع تركيزه بشكل خاص على أدوار الزواج والطلاق والإنجاب، وأدوار الجنسين. وهو مؤلف قراءة التاريخ على كافة أوجهه: المغالطة والتأثير الدائم للنموذج الإدراكي التنموي على الحياة الأسرية (مطبعة جامعة شيكاغو ٢٠٠٥).

ناتالي إي ويليامز باحثة في مرحلة ما بعد الدكتوراة في مركز كارولينا للسكان بجامعة كارولينا الشمالية في تشابل هيل. وهي باحثة في علم السكان الاجتماعي ومتخصصة في دراسات الهجرة للصراع المسلح. وتركز أبحاثها على جنوب وجنوب شرق آسيا، مع التركيز بوجه خاص على نيبال حيث درست علاقة الهجرة بالتعليم، والنوع، والعمالة، وعدم الاستقرار السياسي، والعنف. وقد حصلت أبحاثها بشأن العلاقة بين الهجرة والعنف على جائزة الأطروحة المتميزة من جامعة ميشيغان حيث حصلت على درجة الدكتوراة في علم الاجتماع. وكانت الأطروحة واحدة من أولى الأعمال النظرية والتجريبية لتناول التباين المنهجي في مجال الهجرة على المستوى الفردي، بناء على الاستثمارات الاقتصادية والعمالة واستخدام وسائل الإعلام والخدمات المجتمعية وقد نشرت ويليامز مقالات في أبحاث العلوم الاجتماعية، والهجرة الدولية، وبحث حول الشيخوخة، ورعاية المصابين بمرض الإيدز. وقبل انضمامها إلى الأوساط الأكاديمية، عملت في صندوق الأمم المتحدة للسكان في كمبوديا.

ليندا يونغ دي ماركو متخصصة في مجال الأبحاث الاجتماعية/السلوكية في برنامج الأسرة والديموغرافيا في معهد الأبحاث الاجتماعية، بجامعة ميتشيغان في آن آربور. وهي أحد المتعاونين الرئيسيين مع أرلاند ثورنتون وغيره من الباحثين الآخرين الذين يتعاملون مع التنمية وتصورات الناس للتنمية في جميع أنحاء العالم. وقد شاركت في تأليف العديد من الأبحاث الرئيسية وفصول الكتب، والملاحق المتعلقة بالسلوكيات والقيم والمعتقدات. وتشغل يونغ دي ماركو حالياً منصب مديرة مشروع للعديد من المشروعات الممولة فيدرالياً بما في ذلك «أثر المؤثرات الفكرية الخيالية على سلوكيات الزواج والخصوبة في نيبال» (المعاهد الوطنية للصحة - أرلاند ثورنتون) و«التحليل عبر الوطني للقيم وتغييرات القيم في الشرق الأوسط» (مركز نافال للأبحاث الصحية - منصور معادل، معهد السكان) .

Dirgha J. Ghimire is a Social Demographer, Associate Research Scientist; Associate Director at the Population Studies Center (PSC) at the University of Michigan and Director of the Institute for Social and Environmental Research Nepal. Ghimire studies social change, family and demography, migration, population health, and population and environment dynamics. His research interests within family and demography revolves around three sub areas- marriage (marital arrangement, marital relationship, and relationship dynamics), childbearing (timing of first birth), and fertility limitation (contraceptive use). Ghimire's next area of interest is in understanding the interplay between socio political, economic and familial changes and psychological and emotional stress. Another major area of his interest includes understanding the interplay between population and environmental processes. His work in this area has thus far revolved around understanding the reciprocal impacts of population processes on land use; land use on childbearing; perceptions of environmental degradation on contraceptive use; environmental degradation on individual mobility; community context on the shift in household energy use; and population processes on terrestrial biodiversity.

Mansoor Moaddel is Professor of Sociology at Eastern Michigan University and Research Affiliate at Population Studies Center, Institute for Social Research, the University of Michigan. Moaddel studies religion, culture, ideology, political conflict, revolution and social change. His work currently focuses on the causes and consequences of values and attitudes of the Middle Eastern and Islamic publics. He has carried out values surveys in Egypt, Iran, Iraq, Jordan,

Lebanon, Morocco, and Saudi Arabia. He has also carried out youth surveys in Egypt and Saudi Arabia. His previous research project analyzed the determinants of ideological production in the Islamic world. In this project, he has studied the rise of Islamic modernism in India, Egypt, and Iran between the second half of the nineteenth century and early twentieth; the rise of liberal nationalism in Egypt and Iran, and Arabism and Arab nationalism in Syria in the first half of the twentieth century; and the rise of Islamic fundamentalism.

Arland Thornton is Professor of Sociology at the University of Michigan-Ann Arbor, where he is also Research Associate, Center for Middle Eastern and North African Studies and Research Professor at the Population Studies Center and Survey Research Center. He is a social demographer with a long record of sponsored research and publication. He has served as president of the Population Association of America and currently holds a MERIT award from NIH. For much of his career Thornton has focused on the study of family and demographic issues, with a particular emphasis on marriage, divorce, childbearing, and gender roles. He is the author of *Reading History Sideways: the Fallacy and Enduring Impact of the Developmental Paradigm on Family Life (University Of Chicago Press, 2005).*

Nathalie E. Williams is a Postdoctoral Scholar at the Carolina Population Center of the University of North Carolina at Chapel Hill. She is a social demographer who specializes in migration and studies of armed conflict. Her research focuses on South and Southeast Asia, with particular emphasis on Nepal where she has studied the relationship of migration to education, gender, employment, political instability, and violence. Her research on the relationship between migration and violence earned a Distinguished Dissertation Award from the University of Michigan where she earned a Ph.D. in Sociology. It was one of the first theoretical and empirical works to address systematic variability in migration at the individual level, based on economic investments, employment, mass media use, and community services. Williams has published articles in *Social Science Research, International Migration, Research on Aging*, and AIDS Care. Before joining academia, she worked for the United Nations Population Fund in Cambodia.

Linda Young-DeMarco a Lead Social/Behavioral Research Area Specialist in the Family and Demography Program at the Institute for Social Research, University of Michigan-Ann Arbor. She is a key collaborator with Arland Thornton and other researchers dealing with development and people's perceptions of development around the world. She has co-authored numerous substantive papers, book chapters, and appendices concerning attitudes, values, and beliefs. Young-DeMarco currently serves as project director for several federally funded projects including "The Impact of Ideational Influences on Marriage and Fertility Behaviors in Nepal" (NIH - Arland Thornton, PI) and "Cross-National Analysis of Values and Values Change in the Middle East" (ONR - Mansoor Moaddel, PI).

8. التنظيم القانوني للعمال المهاجرين والسياسة والهوية في قطر والإمارات العربية المتحدة
ديفيد ميدنيكوف

كيف يشكل المدى غير العادي وطبيعة القوى العاملة في المجتمعات الخليجية المعاصرة المواقف والسياسات الحكومية تجاه حقوق السكان من غير المواطنين؟ كيف أثر المستوى غير العادي للعمالة المهاجرة في دول الخليج مع مجموعة صغيرة من السكان على الإصلاحات القانونية في هذه المجتمعات؟ وما هي استراتيجيات التنظيم القانوني التي اقترحتها القوى العاملة على المستوى العالمي والتي تتجاوز عدد السكان الأصليين بكثير؟

إنني أتناول هذه المسائل في سياق المقارنة بين دولتي قطر والإمارات العربية المتحدة وهما دولتان صغيرتان متعولمتان مع العلم أن هاتين الدولتين متشابهتان في مستوياتهما من الثروة وفي الاعتماد على العمالة الأجنبية المهيمنة ديموغرافيا. وتتشارك المدن الرئيسية بهذه البلاد، وهي الدوحة ودبي، أيضا في نماذج النمو الهائل وزيادة التأثير العالمي. ومع ذلك، فإن المدينتين تختلفان أيضاً عن بعضهما البعض، ويبدو الأمر أكثر وضوحاً في مجال التنمية في الدوحة باعتبارها مركزاً إقليميا للتعليم، والرياضة، والإعلام بوضوح الخطوط الاجتماعية المحافظة، مقارنة بمكانة دبي كمركز عالمي للتمويل، والترفيه، والسياحة. وتتنوع المدينتان أيضاً في أدائهما الاقتصادي في الآونة الأخيرة على المدى القصير، وبذلك تقف الطفرة الحاصلة في مجال الإنشاءات بدبي على النقيض من نمو قطر، الذي يبدو نموذجا متباطئاً إلى حد بعيد.

وفي الوقت نفسه، يتطلب الخيار الرئيسي، المشابه في كلي المدينتين، والهادف للاستثمار على المدى الطويل والتنمية الموجهة عالمياً تغلغل قوى عبر وطنية على المدى الطويل، مثل القانون الدولي وسياسات القوى العظمى. وهذا من شأنه أن يجعل المدينة والمسؤولون الوطنيون بالغي الدقة في مطابقة اقتصاداتهم لتوقعات القانون الدولي، والذي قد يساعد بدوره على توضيح أدائهم العالي بشأن تدابير المقارنة المتعلقة بالتقيد بالقانون، كما البنك الدولي.

هذا السؤال بشأن كيفية قيام العمالة المهاجرة الكبيرة لكلي المدينتين الرائدتين بالعالم العربي بصياغة التغيير والتنظيم القانوني الذي يربط ثلاثة مجالات هامة للدراسات الاجتماعية والعلوم الاجتماعية، أي سياسات التنمية في الخليج ، وكيفية فهم القانون وربطه بسياسات الدول العربية بوجه عام، وكيفية ربط القانون الدولي وأسواق العمل بالهوية المحلية والسياسات المتبعة في المجتمعات غير الغربية. وإن حجتي الأساسية هي أن الضغوط المتنوعة والمخاطر الكبيرة موجودة في أماكن مثل الدوحة ودبي فيما يتعلق بتنظيم العمال غير المواطنين لصالح التسويات المخصصة والتنظيم غير الرسمي على السياسات القانونية الأكثر عمومية. ومع ذلك، فإن وجود إصلاحات قانونية كبيرة في الفترة الأخيرة، لاسيما في دبي، تظهر الحاجة إلى النظر عن كثب في السياسات المقارنة للقانون والتنمية في الحالتين، وفي دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكثر عمومية.

وتعمل مختلف الجهات الفاعلة ذات الصلة بتنظيم العاملين غير المواطنين من خلال اتجاهين رمزيين هامين للتنمية أطلق عليهما مصطلح «تعارض الاتجاهات التنموية.» ويركز الاتجاه الداخلي للخليج على الشعور بالافتخار بالوطن من خلال النمو السريع، والأهمية المتزايدة لمجتمعات الخليج العربي للعالم أجمع، والولاء للقواعد الثقافية والدينية الداخلية الخاصة بالمسار التنموي. ويتناقض هذا الاتجاه مع الاتجاه القانوني العالمي، الموجود بصورة كبيرة في المجتمعات الغربية. أما الاتجاه الثاني للتقدم من خلال التنسيق العالمي بشأن القواعد الاقتصادية والقانونية المشتركة، فهو يميل إلى إثارة الشكوك حول نجاح الشرعية الثقافية الداخلية لقومية الخليج. وبدلاً من ذلك، يركز على ضرورة تعلم قطر والإمارات وجيرانهم وقبولهم للتركيبة التي تنمو في الغرب بشأن المساواة القانونية الرسمية والعلمانية، باعتبارها معارضة لمبادئ الشريعة، مع التأكيد بوجه خاص على الحقوق العالمية.

ويصف الفصل هذه الاتجاهات باعتبارها متعارضة، بكل وضوح دون الإقرار بشرعية أي منها أو التعليق عليها. وهذه بكل دقة هي النقطة الرئيسية وجوهر التعارض الذي يمكن أن يكون كل منها مقنعاً للغاية وفقا لشروطه الخاصة. وهذا يساعد على تأطير مختلف الجهات الفاعلة التي تشكل ضغوطاً على المسؤولين بشأن التنظيم القانوني للعمال غير المواطنين في الدوحة ودبي. وتشتمل هذه الجهات على أهل البلاد الأصليين، والحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، والعمال الأجانب من غير أهل البلد أنفسهم. في حين أن قراءة بسيطة لنقاط الضغط الثلاث واسعة المدى هذه توضح وجود مصالح متباينة، فإن الانهيار الأكثر دقة لهذه الجهات الفاعلة يؤكد قدرتها على العمل في تحالفات متنوعة بطرق معقدة.

إن مواجهة الضغوط القوية لصالح حقوق وامتيازات العمال الأجانب من شأنها أن تجعل من التشريع المباشر أو الإنفاذ القانوني المتماسك أمراً غير جذاب للمسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة وقطر في حين أنه يتطلب في نفس الوقت أن يلقى نوعاً من الاستجابة العامة في الاتجاه القائم على توليفات معينة للجهات الفاعلة المحلية والعالمية في وضع محدد. ونوضح بمثال من دولة الإمارات والذي يبين أن الاستجابة

العامة الرسمية من المحتمل أن تكون في مواجهة مشاركة وسائل الإعلام العالمية أو العمل بشأن هذه القضية في الخليج. وعلى الرغم من ذلك، حتى مثل هذه الاستجابة تميل إلى تعزيز الأسس التعاقدية الاقتصادية الرئيسية لنظام الكفالة، وتبقي المناقشات المتضاربة حول التنمية والقانون التي تفصل في كثير من الأحيان بين دعاة سيادة القانون الغربيين والمستشارين من مواطني الخليج على حالها بدون حل.

مع أخذ ما سبق في الاعتبار، ينتقل هذا الفصل لمناقشة النماذج الرئيسية للإصلاحات القانونية وإنفاذ القوانين ذات الصلة بالعمال الأجانب في الدوحة ودبي في السنوات الأخيرة. وتندرج ردود الأفعال الرسمية تحت فئات التشريع المباشر، وإنفاذ القوانين، والفئة الثالثة هي التشريعات التي تتعلق بالوضع النسبي للعمال الأجانب والمواطنين بصورة غير مباشرة، مثل اللوائح التي تنظم من يقوم بشراء العقارات والكيفية والمكان الذي يتم فيه هذا الأمر. ويقر هذا الفصل أنواع اللوائح الثلاث، ويتضمن تحليلاً لدولة قطر في عام ٢٠٠٩ والتغيرات في الإمارات العربية المتحدة في ٢٠١٠ إلى أن يصل إلى الإطار القانوني الأساسي لقانون العمل. ثم أنتقل بعد ذلك إلى المقارنة بين الأسباب المحتملة لميل دولة الإمارات العربية المتحدة لإحداث تغيير قانوني رسمي بصورة أكثر شمولية من قطر، على الرغم من تفضيلات المسؤولين للوائح غيرالرسمية بصورة أكبر في كلي البلدين.

ربما تمثل الدوحة ودبي ومدن الخليج الأخرى نماذج ملهمة للتطور السريع والتكامل على مستوى العالم. وبالرغم من ذلك، وكما يوضح هذا الفصل، فإنها تحتاج إلى إجادة طرق ابتكارية لإحداث توازن بين احتياجات العمالة والنمو السريع، وحل مشاكل المواطنين الذين يشكلون أقلية جداً في وطنهم، وتلبية مطالب المدافعين عن الحقوق على المستويين العالمي والمحلي.

ديفيد ميدنيكوف أستاذ مساعد في السياسة العامة ومدير مشارك في برنامج الفكر الاجتماعي والاقتصاد السياسي بجامعة ماساتشوستس أمهيرست. وتشمل مجالات تخصصه قانون وسياسات الشرق الأوسط والقانون الدولي، وحقوق الإنسان والعولمة والسياسة العامة المقارنة. ويحمل ميدنيكوف شهادة البكالوريوس من جامعة برينستون، وحصل على الماجستير (في القانون الدولي) والدكتوراة (في العلوم السياسية) من جامعة هارفارد. وتتناول مؤلفاته وأبحاثه الحالية على نطاق واسع العلاقات التخصصية المتعددة بين الأفكار القانونية والسياسية والمؤسسات على الصعيدين الوطني والدولي، ولا سيما من حيث صلتها بالقضايا السياسية الراهنة في منطقة الشرق الأوسط. ويقوم حالياً بالانتهاء من مخطوطات لكتابين، أولهما حول تحمل الملكيات الحاكمة في السياسة المعاصرة، والثاني حول سياسات سيادة القانون وإرساء الديمقراطية والسياسة الخارجية الأميريكية في خمس من المجتمعات العربية. وقد قدم عمله في صندوق كارنيجي للسلم الدولي، ووزارة الخارجية الأميريكية، ومعهد الدراسات الدبلوماسية بالمملكة العربية السعودية، وكامبردج' جورجتاون (بقطر)، وجامعتي هارفارد وستانفورد، من بين أماكن أخرى. ومن بين أوسمة التدريس الشرفية التي حصل عليها ميدنيكوف زمالة ليلي للتدريس على مستوى الجامعة لأعضاء هيئة التدريس صغار السن، وجائزة المدرس المتميز من كلية العلوم الاجتماعية والسلوكية بجامعة ماساتشوستس، والجائزة الوطنية للتدريس الابتكاري المتعلقة بالولايات المتحدة ما بعد ٢٠٠١/٩/١١. وكان ميدنيكوف أحد كبار علماء فولبرايت في مجال القانون في قطر في ٢٠٠٦-٢٠٠٧، حيث قام بتدريس العلاقات الدولية في جامعة قطر. وفي العام الجامعي ٢٠١٠-٢٠١١ عمل زميلاً باحثاً في مبادرة دبي بكلية كينيدي الحكومية بجامعة هارفارد.

David Mednicoff is Assistant Professor of Public Policy and Associate Director of the Social Thought and Political Economy Program at the University of Massachusetts-Amherst. His areas of expertise include Middle Eastern law and politics, international law, human rights, globalization and comparative public policy. Mednicoff holds a B.A. from Princeton, and an M.A., J.D. (international law) and Ph.D. (Political Science) from Harvard. His publications and ongoing research deal broadly with interdisciplinary connections between legal and political ideas and institutions at the national and transnational levels, particularly as these relate to current policy issues in the Middle East. He is currently completing two book manuscripts, the first on the endurance of ruling monarchies in contemporary politics, and the second on the politics of the rule of law, democratization and US foreign policy in five Arab societies. He

has presented his work at the Carnegie Endowment for International Peace, the U.S. Department of State, the Saudi Arabian Institute of Diplomatic Studies, and Cambridge, Georgetown (Qatar), Harvard and Stanford Universities, among other places. Mednicoff's teaching honors include a university-wide Lilly Teaching Fellowship for promising junior faculty, the U. Mass. College of Social and Behavioral Sciences Outstanding Teacher Award, and a national prize for innovative teaching related to the U.S. after 9/11/01. Mednicoff was a Fulbright Senior Scholar in law in Qatar in 2006-7, where he taught international relations at Qatar University. In 2010-11, he is a Research Fellow in the Dubai Initiative at Harvard's Kennedy School of Government.

9. الهجرة من الهند إلى الخليج: الفساد والقدرة على تنظيم وكالات التوظيف
ماري بريدنغ

اكتسب استقدام عمال من الهند بغرض القيام بأعمال البناء وغيرها من المهن التي تتطلب مهارات متدنية في منطقة الخليج اهتماماً كبيراً في السنوات الأخيرة. ويهاجر الآلاف من الهنود إلى دول الخليج سنويا كعمال متعاقدين. في عام ٢٠٠٧ وصل عدد المهاجرين الهنود من ذوي المهارات المتدنية الذين حصلوا على تصريح هجرة للعمل في الخليج إلى ٨٠٠٠٠٠ (٨٠٩,٤٥٣) بينما كان عددهم ٤٦٦٤٥٦ في عام ٢٠٠٣ . وقد تم استقدامهم بطريقة فردية عن طريق وكالات التوظيف المسجلة في الهند التي يبلغ عددها ١٨٣٥، وحصلوا على تصريحات عمل في دول الخليج. أما عدد المهاجرين الهنود الذين يقيمون حالياً في منطقة الخليج فهو غير معروف، ولكن التقديرات الأخيرة تشير إلى أن ١٩ ٪ من جميع الهنود غير المقيمين في الهند أو الأشخاص من ذوي الأصول الهندية الذين يعيشون خارج الهند موجودون في منطقة الخليج.

ما إجراءات استقدام العمالة ضعيفة المهارات من الهند إلى منطقة الخليج؟ في الوقت الذي أجريت فيه مجموعة كبيرة من الأبحاث في مختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والثقافية لتقييم الهجرة بين الهند والخليج، لم تجر إلا أبحاث قليلة لتعقب العمليات الرسمية وغير الرسمية للاستقدام والخطوات التي تتضمنها الهجرة من الهند إلى الخليج. ويوثق هذا البحث العملية التي تحدث بها عملية استقدام العمالة ضعيفة المهارات من الهند.

يقدر أن هناك ما يقرب من خمسة ملايين من العمال ذوي المهارات المتدنية في دول مجلس التعاون الخليجي، ولكن كيف وصلوا إلى هناك؟ توضح وثيقة صدرت مؤخراً عن المجلس الهندي للعمالة في الخارج المراحل الثلاث لعملية الهجرة من الهند ودول الخليج لأحد المرشحين لوظيفة ما: مرحلة ما قبل المغادرة، ومرحلة العمل، ومرحلة بناء القدرات. وتشمل المرحلة الأولى، مرحلة ما قبل المغادرة، الاستقدام والحصول على جواز السفر والبحث عن عمل، ومشتريات التأمين، والحجز للسفر، والحصول على تصريح الهجرة من وزارة شؤون الهنود في الخارج (MOIA) للسفر إلى الخارج. وتعمل وكالة التوظيف على تسهيل هذه المهام. والمرحلة الثانية، مرحلة التوظيف، وهي الفترة التي يعمل خلالها الشخص المهاجر لصاحب عمل في دولة أجنبية. والمرحلة الثالثة هي المرحلة النهائية عندما يعود الشخص المهاجر إلى وطنه. وتشير الحكومة الهندية إلى هذه الفترة بصورة إيجابية على أنها مرحلة بناء القدرات حيث يعود العامل المهاجر إلى وطنه مرة أخرى حاملاً المهارات التي اكتسبها في الخارج.

هذا والمعلومات المتوفرة عن وكالات الاستقدام، حتى الآن، قليلة جدا. وأقدم سرداً تحليلاً يحدد إجراءات عقد الوساطة بين وكالات الاستقدام والمرشحين للوظائف، وأرباب العمل في منطقة الخليج، بما في ذلك التجاوزات والفساد. ويستند هذا الفصل إلى ثلاثة أشهر من العمل الميداني في الهند وقطر، وقد أجريت، خلال تلك الفترة، مقابلات متعمقة مع وكالات التوظيف ومقراتها في أربع مدن في الهند، وأصحاب العمل في قطر، والمسؤولين الحكوميين في كلي البلدين من أجل فهم الاتجاهات الحديثة في الهجرة من الهند إلى الخليج.

وقد ألقت النتائج الضوء على ثلاث ممارسات غير رسمية شائعة في عقود الوساطة الخاصة بالهجرة من الهند إلى دول الخليج. هذه الممارسات غير الرسمية تقوض المؤسسات الرسمية، وتسمح بحدوث تجاوزات في عقود الوساطة، وتتضمن: تعاون وكالات التوظيف مع وكلاء فرعيين؛ والبحث عن مرشحين في المناطق الريفية، والتباين المعلوماتي بين مسؤولي التوظيف والمرشحين للعمل فيما يتعلق بالأجور.

أولاً: انفصال واضح بين إطار التوظيف في وزارة شؤون الهنود في الخارج وبين ما لاحظته في عملي الميداني من استخدام لوكلاء توظيف غير مسجلين أو «وكلاء فرعيين». ولدى الوزارة قائمة بأسماء ١٨٣٥ وكيلاً غير مسجل. وفي الحقيقة، هناك العديد من وكالات التوظيف، ومعظمها غير قانوني. ويعمل الوكلاء الفرعيون في وكالات السفر والمقاهي ومن منازلهم. ويقوم الوكلاء بصورة غير قانونية بتوظيف المرشحين للعمل لصالح الوكالات المسجلة. وقد اعترفت الكثير من الوكالات المسجلة التي أجريت مقابلات معها بشكل صريح بالعمل مع الوكلاء الفرعيين. فعلى سبيل المثال، أشار أحد الوكلاء الفرعيين الذي أجريت معه مقابلة ويعمل كوكيل للسفريات أنه يفضل أن يطلق على نفسه مستشارا حتى لا يواجه المتاعب من قبل الوزارة.

يرسي الوكلاء الفرعيون مبدأ إضافياً بين وكالة الاستقدام والمرشحين للعمل. هذا وينتهي الحال بالعديد من المرشحين وهم يتحملون مبلغاً يتجاوز ١٠,٠٠٠ ريال سعودي وفقاً لما تحدده الوزارة. وينشأ الوكلاء الفرعيون نتيجة للإخفاق في تنظيم عملية التوظيف. وعلى الرغم من فرض غرامة على الوكيل الفرعي الذي يتم القبض عليه، إلا أن الوكالات التي يتم القبض عليها محدود للغاية. وقد وضعت الوزارة في مارس ٢٠٠٩ قائمة تتضمن ستاً من هذه الوكالات على موقعها على الإنترنت. ومن الضروري تعزيز القدرة على تنظيم الوكلاء الفرعيين للحد من الممارسات الفاسدة وعقود الوساطة غير القانونية في الهجرة من الهند إلى دول الخليج.

وهناك ملاحظتان إضافيتان ترتبط كل منهما بالأخرى بشأن عملية التوظيف بين الهند والخليج وتنجم عن التباين المعلوماتي بين الوكلاء والمرشحين للعمل. وتقوم الممارستان اللتان لاحظتهما خلال المقابلات التي أجريتها، وهما البحث عن مرشحين وعدم إخبارهم بالمعلومات كاملة، على الخداع، وتلقي بالشكوك حول عملية التوظيف. وفي الحقيقة، لدى وكلاء التوظيف حافزاً لاستقدام العمالة إلى أصحاب العمل في منطقة الخليج بأقصى ما يمكنهم. فعلى سبيل المثال، يبدأ البحث عن مرشحين للعمل في المناطق الريفية النائية عندما يسعي الوكلاء للحصول على أموالهم. وغالباً ما تحدث هذه العملية بمساعدة الوكلاء الفرعيين الذين يعملون في القرى لجلب المرشحين المؤهلين للهجرة الذين يكونون، في أغلب الأحيان أميين. ويرسم الوكلاء صورة لدول الخليج بأنها غنية، وغالبا ما يفشلون في توفير معلومات حول ظروف العمل والظروف المعيشية التي سيواجهها المهاجرون، حيث يعملون لساعات طويلة في العراء في درجات حرارة عالية ويعيشون في معسكرات عمل.

في خضم الأزمة الاقتصادية، ظل الاقتصاد الهندي في حالة من الازدهار في الوقت الذي حدثت فيه تراجعات في معظم دول الخليج، ومن بينها تراجعاً في أجور العمالة المهاجرة. وينوه تسعة من كل عشرة من أصحاب العمل الذين أجريت معهم مقابلات في قطر أنهم إما أن يتوقفوا عن التوظيف أو يتركوا العمل يمضي. وأشار ثلاثة من أصل عشرة أنهم قاموا بتخفيض الأجور. وفي الوقت الحاضر، لا يطلب من وكالات التوظيف تقديم أي معلومات حول حقوق العمال، أو ظروف العمل والمعيشة في الخارج، أو تقديم المهاجرين العائدين معلومات للمرشحين لتلك الوظائف. وهناك حاجة ماسة لتعريف المرشحين للعمل بحقوقهم عن طريق طلب هذه المعلومات في صيغة تصل لجميع المرشحين للعمل، ومن بينهم الأميين.

باختصار، هناك انفصال بين الإطار السياسي الموثق للحكومة الهندية الخاص بعملية التوظيف والإجراءات الفعلية للتوظيف. لا سيما وقد انفتح المجال أمام الفساد وسوء المعاملة في عملية التوظيف نتيجة الإخفاق في تنظيم وكالات التوظيف والتباين المعلوماتي بين الوكالات والمرشحين للعمل. ويعد بناء القدرات من أجل التنظيم مع وزارة شؤون الهنود في الخارج وضرورة إعلام المهاجرين بحقوقهم في الهند وفي البلد التي يسافرون إليها خطوتين قويتين نحو الحد من حالات الفساد وسوء المعاملة.

ماري بريدنغ هي مستشارة في مجموعة التقييم المستقلة في البنك الدولي. ويتضمن عملها واهتماماتها البحثية ما يلي: التقييم، الحكم والسياسات في الدول النامية، دول جنوب آسيا، والهجرة الدولية. وقبل البدء في عملها في البنك الدولي، كانت بريدينغ تعمل باحثاً مساعداً بعد الدكتوراة في معهد دراسات الهجرة الدولية في جامعة جورجتاون ووارين إي ميلر زميل جمعية العلوم السياسية الأميركية. وقد حصلت على درجة الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية من الجامعة الأميركية. وتعمل بريدينغ أستاذاً زائراً في معهد التغير الاقتصادي والاجتماعي في بنغالور في الهند منذ عام ٢٠٠٥.

Mary Breeding is a Consultant in the Independent Evaluation Group at the World Bank. Her work and research interests include: evaluation, governance/politics of developing countries, South Asia, and international migration. Prior to starting at The World Bank, Breeding was a Post-doctoral Research Associate in the Institute for the Study of International Migration at Georgetown University and a Warren E. Miller Fellow at the American Political Science Association. She received her Ph.D. and M.A. in Political Science from American University. Breeding has also been a Visiting Scholar at the Institute for Economic and Social Change (ISEC) in Bangalore, India since 2005.

10. العمالة المهاجرة في دول مجلس التعاون الخليجي: تدابير جديدة للتعاون على تحسين حقوق العمال المهاجرين

سوزان مارتن

يعد تعزيز حقوق المهاجرين وتحسين ظروف العمل والمعيشة قضايا تنموية، فضلاً عن قضايا حقوق الإنسان الأساسية. وكما يوضح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، «فإن التنمية البشرية وحقوق الإنسان يعزز كل منهما الآخر، كما يساعدان على ضمان رفاهية جميع الناس وكرامتهم، وبناء احترام الذات واحترام الآخرين.» وتعمل القيود المفروضة على حقوق الإنسان الأساسية على تقييد الاختيار، مما يدفع بهجرة الأشخاص غير القادرين على تطوير إمكانياتهم بالكامل وقيادة حياة منتجة في أوطانهم. ويؤدي حرمان المهاجرين من القدرة على ممارسة حقوقهم إلى الحد من مساهمتهم في تنمية بلدانهم الأصلية والدول التي يهاجرون إليها.

وخلال السنوات الأربع الماضية، اجتمعت حكومات الدول في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) لمناقشة أفضل السبل لتعزيز فوائد الهجرة في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد، فضلاً عن تنمية المهاجرين أنفسهم. وكانت أهم النقاط في جدول الأعمال هي دراسة أفضل الممارسات لتعزيز حقوق المهاجرين وزيادة الفوائد التي يحصلون عليها من تجربة الهجرة. وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة، بشكل خاص، تأثير في وضع جدول الأعمال ورسم جو المناقشات، سواء من خلال ترأس دولة الإمارات العربية المتحدة للعديد من مجموعات العمل في إطار المنتدى العالمي أو من خلال ريادتها في إنشاء حوار أبو ظبي للتشاور بين دول مجلس التعاون الخليجي والبلاد الرئيسية المصدرة للهجرة لدول الخليج.

ويتناول هذا الفصل التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن في التعاطي مع موقف العمال المهاجرين إلى دول الخليج، كما يقترح بعض الطرق المقدمة لاستخدام المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وعمليات أبوظبي لتعزيز حقوق المهاجرين. ويبدأ الفصل بمناقشة الإطار الخاص بحقوق المهاجرين بين الدول، كما أنه يناقش بعض المبادرات التي طرحت مؤخراً على المستوى الوطني لتعزيز حقوق المهاجرين. ثم تتناول بالتفصيل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وعمليات أبوظبي، وينتهي الفصل بتوصيات مستقبلية.

وبينما لن تمنع القواعد القانونية الدولية في حد ذاتها حدوث تجاوزات، فلا يمكن استخدامها كأساس للدعوة إلى تنفيذ سياسات وبرامج لتحقيق هذه الأهداف. ومن خلال تأكيده لأهمية وجود إطار معياري قوي، يتبنى هذا الفصل فهم مارثا فين مور المتعلق بالتفاعل المتبادل بين المعايير الدولية وسلوك الدولة، حيث يجب أن تكون مصالح الدولة متوافقة مع المعايير المتفق عليها دولياً، والتي تؤثر بدورها على صناع القرار وغيرهم من أفراد الجمهور.

وفي سياق المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وحوار أبو ظبي، بحثت دول مجلس التعاون الخليجي والبلدان الرئيسية المصدرة للهجرة السبل التي يمكن من خلالها التعاون في مجال حماية حقوق المهاجرين، في الوقت الذي ما زالوا يقرون فيه بالسلطة السيادية للدول في إصدار القوانين والسياسات التي تنظم الهجرة. وتعد كل من قطر والإمارات العربية المتحدة عضوا في الفريق التوجيهي للمنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD). وفي هذا السياق، قامت الإمارات العربية المتحدة بتمويل «النهج القائم على السوق لخفض تكلفة الهجرة: وكان الهدف من دراسة الجدوى التي أجريت في بنجلاديش «تحديد أفضل السبل للحد من تكاليف الاستقدام والسفر وتكاليف المعاملات الأخرى التي يواجهها أكثر سكان بنجلادش فقراً، والذين يسعون إلى الهجرة إلى دول مجلس التعاون الخليجي. كما عملت دولة الإمارات العربية المتحدة على المشاركة في ترأس الموائد المستديرة حول التكامل بين المهاجرين، وانخراطهم في المجتمع وتوزيعهم من أجل التنمية وتخفيض تكاليف الهجرة، فضلا عن تحقيق أقصى قدر من التنمية البشرية.

يتمثل الهدف الرئيسي لحوار أبو ظبي في تعزيز انتقال العمالة التعاقدية المؤقتة التي تتم إدارتها بصورة سليمة. وقد حدد الاجتماع الذي عقد على المستوى الوزاري في يناير ٢٠٠٨ أربعة مجالات يمكن من خلالها تحسين السياسات والممارسات عن طريق الشراكات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وتشمل هذه المجالات، التي تم وضعها في إطار شراكات على:

الشراكة ١: تعزيز المعرفة في مجالات: اتجاهات سوق العمل، وموجزات المهام، والتعاقدات المؤقتة، والعمال وسياسات التراخيص، والتدفقات والتفاعل المتبادل مع التنمية في المنطقة،

الشراكة ٢: بناء القدرات من أجل مطابقة فعالة من العرض والطلب على العمالة،

الشراكة ٣: منع ممارسات الاستقدام غير المشروعة وتعزيز الرفاهية وإجراءات الحماية الخاصة بالعمال المتعاقدين، ودعم رفاهيتهم ومنع استغلالهم في بلدان المنشأ وبلدان المقصد،

الشراكة ٤: وضع إطار لنهج شامل لإدارة دورة التنقل التعاقدية المؤقتة التي تعزز المصالح المشتركة لبلدان المنشأ والمقصد.

ومن السابق لأوانه معرفة ما إذا كان المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) أو حوار أبو ظبي سيؤدي إلى تغييرات ملموسة من شأنها أن تحسن حقوق العمال المهاجرين في دول مجلس التعاون الخليجي وظروف عملهم ووضعهم المعيشي. وقد كانت الريادة، حتى الآن، لدولة الإمارات العربية المتحدة بشكل رئيسي في المنتديات الدولية والإقليمية التي يتم من خلالها مناقشة قضايا حقوق المهاجرين. وفي الوقت الذي تشارك فيه دولاً أخرى بمجلس التعاون الخليجي في المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) وحوار أبو ظبي على حد سواء، فإنها لم تظهر حتى الآن أنها ترى أن هذه الحوارات على جانب من الأهمية. وقد اتخذت بعض الدول خطوات لتحسين حقوق المهاجرين، في الوقت الذي يبدو فيه أن بعض الدول الأخرى ليس لديها نفس الدافع للقيام بتغييرات جادة في سياساتها أو ممارساتها. ويمكننا أن نتساءل أيضاً عن المدى الذي يتفاعل به المسؤولون الذين لديهم معرفة ميدانية بالقضايا موضع النقاش في التحضير للمناقشات. وقد كشفت المناقشات التي أجريتها مع موظفي سفارة البلد المصدر في الدوحة أنهم لا يعرفون الكثير عن حوار أبو ظبي.

السؤال المطروح هو إلى أي مدى سيستمر حوار أبو ظبي؟ وإذا كان للموقع الخاص بها أي دلالة، فيبدو أن المتابعة كانت ضعيفة منذ إعلان يناير ٢٠٠٨، إلا فيما يتعلق بأنشطة الإمارات العربية المتحدة المبينة بالإشارة إلى المنتدى العالمي للهجرة والتنمية. ولم ينعقد الاجتماع الذي كان مقررا في ٢٠١٠ ، على الرغم من أن المسؤولين نوهوا إلى أنه سيعقد في عام ٢٠١١. وفي المقابل، عقد حوار كولومبو اجتماعاً ضم شخصيات رفيعة المستوى عن دول المصدر الأحد عشر إلى دول مجلس التعاون الخليجي في أكتوبر ٢٠١٠، في الوقت الذي تحضر فيه دول مجلس التعاون الخليجي حوار كولومبو كمراقب. ولا يمكننا اعتبار مثل هذه المشاركة بديلاً عن نوع التشاور الذي يحدث عندما تجتمع كل من بلدان المنشأ والمقصد كشركاء كاملين.

ويظل جدول الأعمال الذي حدده حوار أبو ظبي مفيداً لسبب واحد. وعلى وجه الخصوص، لا تزال هناك حاجة لمناقشة سبل منع ممارسات الاستقدام غير المشروعة وتعزيز الرفاهية وتدابير الحماية للعمال المتعاقدين - وهي الفكرة التي تحكم الشراكة الثالثة الواردة في الإعلان. وينبغي أن تكون نتائج المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (GFMD) في المكسيك، والتزام دولة الإمارات العربية المتحدة بتمويل برامج رائدة وحلقة عمل بشأن ممارسات الاستقدام، مفيدة في توليد نماذج محتملة لإنجاز هذا الهدف، ولكن من المرجح أن يتم إحراز تقدم ملموس في تطوير الاستراتيجيات التي تتناول دورة الحياة الكاملة للهجرة - من مرحلة ما قبل الهجرة إلى مرحلة العودة أو الاستقرار، بسهولة أكبر في المشاورات المباشرة بين بلدان المنشأ والمقصد للمهاجرين القادمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

سوزان مارتن تشغل مقعد دونالد جي هيرتزبيرج في الهجرة الدولية وتعمل مديراً لمعهد دراسات الهجرة الدولية في كلية الشؤون الدولية في جامعة جورجتاون. وقد شغلت مارتن، فيما مضى، منصب المدير التنفيذي للجنة الولايات المتحدة المعنية بإصلاح قوانين الهجرة، والتي أنشئت بالتشريع لتقديم المشورة للكونغرس والرئيس بشأن الهجرة إلى الولايات المتحدة وسياسة اللاجئين، ومدير البحوث والبرامج في مجموعة سياسة اللاجئين. ومن بين ما نشر لها مؤخرا: دولة المهاجرين (مطبعة جامعة كامبريدج ٢٠١٠)؛ المرأة والهجرة والصراع: كسر الدائرة المميتة، إدارة الهجرة: وعد التعاون (مطبعة رومان أند ليتل فيلد، ٢٠٠٦)؛ و إدارة الهجرة من المكسيك إلى الولايات المتحدة: نهج ثنائي القومية (تحرير مطبعة ليكسينغتون بوكس، ٢٠٠٨). وكان مارتن هو الرئيس السابق للرابطة الدولية لدراسة الهجرة القسرية، ويعمل في المجلس الاستشاري للمراقب العام الأمريكي واللجنة الاستشارية الأكاديمية للمنظمة الدولية للهجرة، ومجلس مشروع الدعوة

Susan Martin holds the Donald G. Herzberg Chair in International Migration and serves as the Director of the Institute for the Study of International Migration in the School of Foreign Service at Georgetown University. Previously Martin served as the Executive Director of the U.S. Commission on Immigration Reform, established by legislation to advise Congress and the President on U.S. immigration and refugee policy, and Director of Research and Programs at the Refugee Policy Group. Her recent publications include *A Nation of Immigrants* (Cambridge University Press, 2010); *Women, Migration and Conflict: Breaking a Deadly Cycle, Managing Migration: The Promise of Cooperation* (Rowman and

Littlefield, 2006); and *Mexico-U.S. Migration Management: A Binational Approach* (ed. Lexington Books, 2008). Martin is the immediate Past President of the International Association for the Study of Forced Migration and serves on the U.S. Comptroller General's Advisory Board, the Academic Advisory Board of the International Organization for Migration, and the Board of the Advocacy Project.

11. الازدواجية في سياسات الهجرة بالمملكة العربية السعودية: الجهات الفاعلة العامة والخاصة في إدارة الهجرة
هيلين ثيوليت

تشارك المملكة العربية السعودية دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى نفورها القوي من استخدام كلمات مثل «مهاجر» أو «هجرة».... إلا أنه نظرا لأن العمال الأجانب وأسرهم يشكلون ما يقرب ٣٠ ٪ من سكان المملكة العربية السعودية، فإنها تعد أكبر بلد استيراداً للعمالة بين البلدان الستة الرئيسية المستوردة للعمالة الواقعة غربي آسيا حيث يبلغ عدد الأجانب بها حوالي ٧,٣ مليون شخص. ووفقاً للإحصاءات الدولية، تعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول التي تستقبل أعداد مهاجرين بعد الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وألمانيا. وقد سجلت الدول ذات النظام الملكي في منطقة الخليج أيضا نسباً كبيرة من الأجانب في تعدادات السكان الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك أعلى نسبة من المهاجرين الدوليين في العالم، حيث وصلت النسبة في قطر (٨٧ ٪)، وفي الإمارات العربية المتحدة (٧٠ ٪) وفي الكويت (٦٩ ٪). وفي المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، تعرف الهجرة دائما بأنها «مؤقتة»، ويوصف «العمال المتعاقدين» في معظم الأوقات بأنهم «العمال الضيوف «في البلاد التي ترتبط فيها حقوق الإقامة والمواطنة بالنسب والعرق. وفي الواقع، نظراً لأن الهجرة لا تعد سمة دائمة لديموغرافية المنطقة واقتصادها وطبيعتها الاجتماعية، فإن الهجرة لا تعتبر دائمة، ودائما ما يضطر العمال المهاجرون إلى الرحيل. وتعتبر تسوية بعض فئات العمال الأجانب خطراً على الدولة العرقية.

تمثل تسوية الهجرة والمهاجرين مسألة أمن قومي وهوية وطنية، ويعد الحوار العام استراتيجية شكلت التوصيف الاقتصادي لاستقدام العمالة وإدارة الهجرة. وتتعارض الفكرة القائلة بأن المملكة العربية السعودية قامت بوضع خطط لاتجاهات الهجرة بمرور الوقت مع رؤية الهجرة «كسلعة» يحكمها سوق العمل على المستوى الدولي. وتكشف مفارقة الحياد السياسي المزعوم لإدارة الهجرة الازدواجية التاريخية للعلاقة بين الجهات الفاعلة على المستويين العام والخاص في السياسة السعودية.

هذا، وخلال الطفرة (فترة ارتفاع دخل النفط من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٦- ١٩٨٧)، عمل كل من النمو وبناء الدولة الاجتماعي وتدفق أعداد هائلة من المهاجرين، من الدول العربية وآسيا على حد سواء، إلى تطور البلاد اقتصادياً واجتماعيا. وقد دأبت السعودية على وضع لوائح تنظيمية للهجرة كمجال للسياسات العامة حيث كان دور الجهات الفاعلة العامة ثانوياً على الرغم من الاستراتيجيات الدبلوماسية في اختيار المهاجرين وفقا لبلدهم الأصلي. وقد أوضحت «دبلوماسية الهجرة» في السعودية، على سبيل المثال، استخدام الهجرة كأداة للسياسة الإقليمية في العالم العربي من الستينيات إلى التسعينيات كوسيلة ضغط على الدول العربية التي تعتمد على التحويلات المالية من دول الخليج.

وفي الحقيقة، تم تشكيل العلاقة بين الدولة والقوى الأجنبية والقطاع الخاص بصورة جزئية من خلال الإدارة المشتركة لتدفقات هجرة العمال. وتمت إدارة اتجاهات الهجرة في المراحل الأولى من خلال شركة أرامكو المملوكة للولايات المتحدة. وتم التعامل مع الاستقدام من جانب الشركة التي وضعت سياسات لإدارة القوى العاملة على أساس التسلسل الهرمي العنصري والفصل المكاني بين المواطنين والأجانب المقيمين، الأمر الذي كان له تأثيراً هائلاً على المجتمع السعودي. وقد تم تفعيل الفصل ليعمل على إحداث الكفاءة الاقتصادية ومنع أو تقليل الثورات السياسية أو الإضرابات خلال فترتي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي. وقد قامت شركة أرامكو، بصفتها جهة فاعلة خاصة تجمع بين مصالح كل من السعودية والولايات المتحدة، بتطبيق «سياسة الهجرة» التي شكلت المجتمع، والتخطيط العمراني، والترابط الاقتصادي بين المجتمعات بشكل متعمق.

وبعد إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية بشركة أرامكو في الفترة ما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ ، تم ربط الممارسات الإدارية على المستويين الوزاري والمحلي بعدة جهات فاعلة خاصة لإدارة الهجرة: الشركات، ووكالات الاستقدام، والغرف التجارية، والوسطاء المختلفين والكفلاء (والرعاة). وتعد هذه الشراكات العامة والخاصة هي النظام الرئيس لإدارة الهجرة في محيط مؤسسي نظيف. ومنذ فترة الستينيات وحتى التسعينيات، كانت الإدارات العامة مسؤولة عن تسجيل طلبات العمل. وقد لعبت الشركات ووكالات الاستقدام، التي تشرف عليها الغرف التجارية، دوراً رئيسياً في إدارة الهجرة. ويجسد النظام المعروف باسم الكفالة الأهمية الخاصة للجهات الفاعلة الخاصة في إدارة الهجرة حيث تجعل الدولة السيطرة على العمال الأجانب في يد صاحب العمل أو من قام باستقدامهم ويكون المهاجرون تابعين لنظرائهم السعوديين الذين هم كفلائهم القانونيين (كفيل، وجمعها: كفلاء). وبعيداً عن كونه أداة عامة للسيطرة على اتجاهات الهجرة وإقامة المهاجرين، يمكن اعتبار نظام الكفالة نظام وساطة يؤسس تفويضاً لامتيازات الدولة إلى المجتمع المدني.

وفي أوائل التسعينيات، أصبحت قضية البطالة في سياق الكساد الاقتصادي أولوية قومية أدت إلى «إعادة الدولة مرة أخرى» إلى تولي إدارة الهجرة. وقد شجعت وزارة الداخلية برئاسة الأمير نايف «سياسات السعودة» بفاعلية من خلال مجلس القوى العاملة، والتي أنشأها الملك فهد

في عام ١٩٩٠، وفرضت الوزارة قيوداً على عمالة العمال المهاجرين في القطاع العام ثم قامت بتوسيعها لتشمل القطاع الخاص. وقد استلزم هذا الأمر من الشركات تقليل العمالة الأجنبية بنسبة ٥٪ سنوياً وخصصت بعض الوظائف لمواطني السعودية فحسب. وحاولت الوزارة السيطرة بشدة على نظام الكفالة. وقد استثنت الإدارة المحلية والوطنية وسطاء الهجرة، لا سيما في قطاع الخدمات والمشروعات الصغيرة، حيث يمكن للكفيل أن يخالف الحظر المفروض على الهجرة ويتجاوز الإجراءات القانونية لإدارة الهجرة التي يتم تطبيقها في استيراد الأيدي العاملة على نطاق واسع. وقد عارض قطاع الأعمال ووسطاء الهجرة المبادرات التي طرحتها الدولة. واستمرت الشركات في استيراد وتوظيف العمالة الأجنبية الأرخص سعراً والتي تعد مؤهلة بصورة أكبر من المواطنين. واستمر الكفلاء في عملهم كوسطاء.

كانت السياسات التي تفرض إحلال العمالة الأجنبية بالعمالة الوطنية بمثابة إطار لإعادة تصميم سوق العمل السعودي، وخفض الحصة التي تشارك بها العمالة المهاجرة في اقتصاد البلاد. وقد أخفقت سياسات السعوَّدة في تحقيق أهدافها، ولا يزال معظم المواطنون السعوديون في عام ٢٠١١ يعملون في القطاع العام، وهو القطاع الذي يتسم بأنه مشمول بالحماية وقليل الإنتاجية. وبالرغم من ذلك، كشفت السعوَّدة عن التوتر القائم بين الدولة والمؤسسات الخاصة فيما يتعلق بعمليات الهجرة وإجراءاتها. وفي أغلب الأحيان، يظهر تحكم الدولة في القوة العاملة الأجنبية كوسيلة لفرض قانون العمل وحقوق العمالة الأجنبية، نظراً لأن الإجراءات الخاصة أو حتى غير الرسمية تسمح بوقوع استغلال وإساءة معاملة. وتتقيد فعالية سياسات الهجرة بمصلحة الجهات الخاصة الفاعلة والمصالح الشخصية التي تأخذ شكل حكومي، وذلك من خلال الاستفادة من «الدخل» الذي تمثله الهجرة.

تقوم **هيلين ثيوليت** بالتدريس في كلية باريس للشؤون الدولية. وتحمل هيلين درجة الدكتوراة في العلوم السياسية من معهد باريس للعلوم السياسية (٢٠٠٧)، وكانت زميلة أبحاث ما بعد الدكتوراة في قسم السياسة والعلاقات الدولية (بجامعة أكسفورد) في الفترة من ٢٠٠٩- ٢٠١٠ . وتركز أبحاثها على سياسة الهجرة واللجوء في الشرق الأوسط، مع التركيز على اليمن والسودان والمملكة العربية السعودية، وسوريا. ومن مؤلفات هيلين: كتاب حرب العصابات والشتات (سيصدر في ٢٠١٢) وكتاب الشرق الأوسط [الذي يعد أطلسا للشرق الأوسط] (٢٠٠٩)، و»الهجرة كدبلوماسية: العمال المهاجرون واللاجئون والسياسة الإقليمية العربية في الدول الغنية بالنفط» في صحيفة باسم تاريخ العمالة والطبقة العاملة الدولية (٢٠١١)، و»القومية العادية وقومية الدولة في السعودية»: الدولة السعودية والمهاجرين بها [الفرق بين قومية الدولة والقومية العادية في السعودية] في صحيفة الأغراض السياسية (٠ ٢٠١).

Hélène Thiollet teaches at the Paris School of International Affairs. She holds a PhD in political science from Sciences Po Paris (2007) and was a Post-Doctoral Fellow at the Department of Politics and International Relations (Oxford) in 2009-2010. Her research focuses on the politics of migration and asylum in the Middle East, focusing on Yemen, Sudan, Saudi Arabia, and Syria. She is author of *Guerilla et diaspora* (forthcoming, 2012), *Le Moyen Orient* [atlas of the Middle East] (2009) and "Migration as Diplomacy: Labor migrants, refugees and Arab regional politics in the oil rich countries" in *International Labor and Working-Class History* (2011) "Nationalisme ordinaire et nationalisme d'Etat en Arabie Saoudite: la Nation saoudienne et ses immigrés" [State nationalism vs Banal Nationalism in Saudi Arabia] in *Raisons politiques*, (2010).

12. إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية في دول مجلس التعاون الخليجي
قاسم راندیري

في العقود الأخيرة، أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي أكثر اعتماداً على القوة العاملة الأجنبية الكبيرة لديها، لدرجة أن هذه العمالة الأجنبية أصبحت تمثل غالبية سكان العديد من هذه الدول. وعليه، أصبح إحلال الموارد البشرية الوطنية محل الأجنبية، وهو مفهوم يتمثل في تخفيض العمالة المهاجرة من خلال توظيف المزيد من المواطنين الأصليين، هو السياسة المرغوبة والمصرح بها من قبل جميع قادة الدول التي تشكل مجلس التعاون الخليجي. واستناداً إلى أبحاث مكثفة كانت قد أجريت في السابق والتي تركز على دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن هذه الدراسة هي أول محاولة للبحث في دول مجلس التعاون الخليجي الست جميعها، بهدف تسليط الضوء على العوامل المساعدة لنجاح هذه الدول، فضلاً عن بحث الصعوبات التي تواجهها هذه الدول في إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية. ومن خلال إجراء هذا البحث، يتم استكشاف دور المواطنين الخليجيين في التنمية الاقتصادية داخل دولهم الوطنية. وقبل إجراء هذه الدراسة، ظلت الإمارات العربية المتحدة الدولة الوحيدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست التي لم يتم فيها بإجراء أي دراسات جادة حول عدم التوازن بين العمالة المهاجرة والقوى العاملة الوطنية. وقد أدى هذا إلى إدراك الحاجة إلى فهم أوسع لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن ثم، فإن هذه الدراسة تقيم تحديات دولة الإمارات العربية المتحدة وما أحرزته من تقدم بشكل أكثر تفصيلاً قبل تناول دول مجلس التعاون الخليجي الخمس المتبقية.

في هذا النهج الاستكشافي الاستنتاجي لحل المشكلة، فإن الحجة التي تم التوصل إليها هي الحاجة إلى وجود تعاون أوثق وهياكل سياسية موحدة بين جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية. ولعل العنصر الأساسي لتحقيق هذا اعتبار التعليم، والتدريب، ونقل المعرفة من المهاجرين إلى المواطنين، وتبني نهج أفضل لتشجيع المواطنين للعمل في القطاع الخاص، وإشراك المرأة بشكل أكبر، هي جميعها قضايا مهمة وعامة ينبغي معالجتها لتحقيق الهدف المنشود والمتمثل (أولاً) في إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في العقود المقبلة. وعليه، فإن مفهوم الإصلاح الهيكلي الذي يتضمن هذه المشكلات يثبت صحته، حيث يمكن من خلاله تحديد سياسة واضحة وموحدة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل إستراتيجي، على الرغم من أن أساليب التنفيذ قد تحتاج إلى أن تكون أكثرتخصصاً وتميزاً. ويثبت البحث أيضاً ضرورة أن تكون هناك قوة اقتصادية مستدامة يصاحبها طريقة منهجية لخفض الحاجة إلى الصناعات الهيدروكربونية والقضاء عليها نهائياً، وهذا من أجل التأثير على سياسة إحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية مستقبلاً، على الرغم من أن التوجهات الاقتصادية العالمية قد أثرت سلبياً على مناطق الخليج في السنوات الأخيرة.

قاسم راندیري هو زميل أبحاث أول في كلية سعيد لإدارة الأعمال وكلية كيلوج بجامعة أكسفورد. وعلى مدار العقود الثلاثة الماضية، نشط راندیري في البحث في مجموعة متنوعة من المناطق حول العالم الإسلامي. وقد أصدر الكثير من الدراسات في مجالات البحث متعددة التخصصات، من بينها دراسات حول منطقة الخليج، ودراسات حول الإدارة والقيادة والتنظيم، ودراسات إسلامية، والتي يتمحور العديد منها حول منطقة الخليج والعالم العربي بشكل أوسع. ومن بين ما نشر من أعماله البارزة المتعلقة بدراسة العمالة المهاجرة وإحلال العمالة الوطنية محل الأجنبية: الإستراتيجية والسياسة والممارسة في إحلال رأس المال البشري المحلي محل الأجنبي (٢٠٠٩)، والقيادة والمرأة الإماراتية: كسر حاجز السقف الزجاجي في الخليج العربي (٢٠٠٩)، والقيادة في البيئات القائمة على المشروعات: مفاهيم الموظف حول أساليب القيادة في إطار تطوير البنية التحتية في دبي (٢٠٠٧)، والرؤى الإسلامية حول إدارة النزاع داخل البيئات القائمة على المشروعات (٢٠١١)، والقيادة وفرق العمل في مجال الأعمال: دراسة لمشروعات تكنولوجيا المعلومات في الإمارات العربية المتحدة (٢٠١١).

ويتضمن بحث راندیري الحالي في جامعة أكسفورد دراسة الأسواق الإسلامية العالمية، والعلامات التجارية الإسلامية والتسويق الإسلامي، والصناعة الغذائية الحلال على مستوى العالم، والوقف، وروح المبادرة والابتكار في العالم الإسلامي، والرياضة والإسلام، وغيرها من القضايا المعاصرة في الدراسات الإسلامية.

Kasim Randeree is a Senior Research Fellow at Saïd Business School and Kellogg College, University of Oxford. Randeree has been active in research in a diverse range of areas across the Muslim world for the past three decades.

He has published extensively in interdisciplinary research fields, covering Gulf studies, management, leadership and organization studies, and Islamic studies, much of which is contextualized in the Gulf region and broader Arab world. His notable published works related to the study of migrant labor and nationalization include *Strategy, Policy and Practice in the Nationalization of Human Capital* (2009); *Leadership and the Emirati Woman: Breaking the Glass Ceiling in the Arabian Gulf* (2009); *Leadership in Project Managed Environments: Employee Perceptions of Leadership Styles within Infrastructure Development in Dubai* (2007); *Islamic Perspectives on Conflict Management within Project Managed Environments* (2011); and *Leadership and Teams in Business: A Study of IT Projects in the United Arab Emirates* (2011).

Randeree's current research at Oxford includes work in the examination of global Muslim markets; Islamic branding and marketing; the global Halal industry; Waqf; entrepreneurship and innovation in the Muslim world; sport and Islam; and other contemporary issues in Islamic studies.

CIRS

CENTER FOR
INTERNATIONAL
AND REGIONAL
STUDIES

GEORGETOWN UNIVERSITY
SCHOOL OF FOREIGN SERVICE IN QATAR

© 2011 مركز الدراسات الدولية والإقليمية
كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون في قطر
مؤسسة قطر
صندوق بريد 23689
الدوحة، دولة قطر

http://cirs.georgetown.edu
cirsresearch@georgetown.edu

هاتف 8400 4457 974+
فاكس 8401 4457 974+